

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات

العدد السادس والعشرون شهر(7) 2020

الصيارفة والجهابذة ودورهم في الحياة الاقتصادية في مصر والشام في العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)

إعداد الباحثة: نورة عبدالله الدخيل

ماجستير تاريخ وسيط ، باحثة في التاريخ الإقتصادي

E-mail:ndabdll1999@gmail.com

الملخص:

كان للصيارفة والجهابذة دور حيوي ونشط في الحياة الاقتصادية زمن المماليك ، واعتبروا من أصحاب المهن الداعمة للنظام النقدي والمؤثرة فيه ، واعتمد عليهم في تنظيم شؤون الدولة المالية والإدارية . وقد انتشرت مراكزهم وحوانيتهم في مدن مصر والشام وأسواقها ، حيث مارسوا فيها أعمالهم المصرفية من بيع النقود وصرفها وتحويلها بعملات مناسبة لها ، وتقديم القروض ، وحفظ الودائع ، وتحرير الصكوك ، والحوالات المالية التي ساعدت على رواج التجارة في العصور الوسطى ، بواسطة شبكة علاقاتهم الواسعة وفروعهم المنتشرة ، وقد وقف إلى جانبهم وساعدهم في إنجاز أعمالهم المصرفية أرباب مهن ووظائف أخرى ارتبطت بهم ، حيث شكلوا معهم حلقة وصل بين التجار والناس.

وقد برع الصيارفة والجهابذة في تحديد جودة النقود المعدنية ، وكان لهم طرقهم وأساليبهم الخاصة في اختبارها ، وكانت لديهم القدرة على تقدير نسب الصرف وقيم التبادل النقدي ، واعتمدت الدولة المملوكية عليهم كثيراً في ضبط حال نقودها المتذبذبة العيار والقيمة ، وكانوا مستشارين وخبراء ماليين قدموا نتاج عملهم للدولة في أكثر من مناسبة .

وقد استفادت الدولة المملوكية من خبرات الصيارفة والجهابذة وألحقتهم بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة ، فعملوا موظفين في صرف الرواتب ، وتدقيق الحسابات المالية ، وتحصيل الأموال ، وجباية الضرائب ، وتوزعوا في نقاط الجمارك المتمركزة في موانئ مصر والشام ، ووصلوا بفضل تمرسهم وخبرتهم إلى تولي مناصب عليا في الدولة.

الكلمات المفتاحية: الصيارفة، الجهابذة ، النقود ، السعر.

Abstract

The exchange dealers and financial experts have played an active and important role in the economic life during Mamluk Age as they were considered among the professions supporting and affecting the monetary system since they are responsible for facilitating the complicated financial and commercial matters and played a key role in regulating the financial and administrative affairs of the state .

The shops and money centers of the exchange dealers and financial experts have distributed in the Egyptian and Syria market where they practice their banking profession and work in selling money , making money transfer and exchange , giving loans , keeping deposits , issuing deeds , financial transfer which they helped in promotion of trade in the middle ages utilizing the network of their wide relations and their branches spread all over the world . They were assisted in doing their job by other professional and tradesmen whose work and activities are linked with them.

The Mamluk state had relied on them often in adjusting the condition of its fluctuating money in caliber and value . They were utilized and benefited of by the Mamluk governments as advisers and financial experts who presented their knowledge and experience to the state in more than one occasion .

The Mamluk state has benefited much from the experience of the money dealers and expert and appointed them in its various institutions who worked as cashiers , payroll employee , accounts auditing , money collection and tax collectors who were distributed to customs outlets in both Egypt and Syria ports and above all they reached by their proficiency and competency to high ranks in the state.

Key words: dealers, financial experts, money, price.

المقدمة:

اعتبرت دولة المماليك محور التجارة العالمية في العصور الوسطى ، والبوابة التي كانت تمر من خلالها البضائع المتنوعة لتأخذ طريقها في التبادل التجاري بين الشرق والغرب ، لتوسط موقعها ، وقوتها البحرية والعسكرية ، فقد اهتم حكام المماليك بتأمين حدودهم ، والحفاظ على الاستقرار في موانئهم وأسواقهم ، حيث عملوا على توسيع نطاق التجارة في موانئ مصر والشام لاستقبال شتى صنوف البضائع والتجار الأجانب من كل بقاع الأرض ، ومنحوا صلاحيات كبيرة لممارسة التجارة بحرية تامة حيث امتلأت أسواق مصر والشام بالتجار من مختلف الجنسيات ، وكانت مدنها وأسواقها تموج بالحركة والنشاط تحت ظل حكومة قوية ، وأسواق منظمة ، وموانئ آمنة، وقد استلزم ذلك التوسع التجاري ضرورة إيجاد نظام مصرفي دقيق لضبط إيقاع الحياة الاقتصادية ، وهو الدور الذي قام به صيارفة وجهابذة مصر والشام في عصر المماليك ، موضوع هذا البحث ، فقد عمل الصيارفة في استبدال النقود وصرفها ، وقدموا للناس قروضاً بسيطة في حدود إمكانياتهم المالية، وكانوا بمثابة النواة التي تشكلت منها المصارف الكبرى التي قدمت أدواراً مميزةً في دعم اقتصاد المماليك ، وحري بنا أن نذكر أن للصيرفة جذوراً قديمة ، فقد ظهرت بظهور النقود التي أدت دوراً مهماً في التاريخ البشري منذ ابتكارها حتى الآن ، وعدت مظهراً من مظاهر الحضارة والرقي ، ووثائق ثابتة أنارت كثيراً من الجوانب الغامضة لتاريخ البلدان والشعوب ، وقدمت لنا معلومات غنية في مجالات كثيرة مرتبطة بها وقديماً كانت الصيرفة عبارة عن إبدال وحدات نقدية من العملة نفسها أو من عملة أخرى ، وحين زادت كميات النقود المسكوكة ظهرت الحاجة الماسة إلى إيداعها في مكان آمن ، وظهرت كثير من الخدمات المصرفية المتطورة التي برز معها دور الجهابذة الماليين الذين مزجوا بين تجارة النقد والأعمال المصرفية ، وبذلك شكل صيارفة وجهابذة مصر والشام زمن المماليك طوراً جديداً من الخدمات المصرفية المتميزة.

أهمية البحث:

تطور أعمال صيارفة وجهابذة مصر والشام وجمعهم بين مهنتي إقراض الأموال والتجارة ، وتعدد أنشطتهم المصرفية وابتداعهم لتعاملات جديدة ، حتى كونوا بيوتاً مالية ضخمة ، وأصبحوا ملجأً لعدد من الناس والتجار لتنمية أموالهم ، واتخذت أعمالهم صفة عالمية عندما أصبح لمصارفهم علاقات بمصارف أوروبية كبرى، فقد تعاونوا معهم في سبيل تسهيل عمليات التبادل التجاري ، والإسهام معاً في نمو التجارة الدولية آنذاك .

مشكلة البحث وتساؤلاته :

لكل مهنة من المهن جوانب إيجابية وأخرى سلبية ، وهذا ما سوف تتناوله هذا البحث ، خاصة إذا ما أدركنا حقيقة الاضطراب النقدي الذي عاشته الدولة المملوكية، والتقلب الشديد في القيم النقدية للعملات ، وعجز الدولة المملوكية عن منافسة العملات الإيطالية ، التي كانت النقد الأعلى قيمة في التجارة الدولية في معظم فترات التاريخ الوسيط ،

تطلب ذلك استحداث نظم مالية جديدة مواكبة له ، مما فتح الباب على مصراعيه لتولي عدد من الصيارفة والجهابذة مناصب إدارية ومالية مختلفة ومتفاوتة من حيث الأهمية.

قلة المعلومات الواردة حول الصيارفة والجهابذة أنفسهم وطبيعة عملهم ، فكان أغلب ما ورد معلومات عامة عن الحياة الاقتصادية والتجارية وأحوال النقد ، أمدتنا بشذرات يسيرة عن أثر الصيارفة والجهابذة في الحياة الاقتصادية في مصر والشام زمن المماليك.

وقد تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ماهي طبيعة الأعمال المصرفية التي قام بها صيارفة وجهابذة العصر المملوكي؟
- مامدى الارتباط بين سياسة الدولة المملوكية الاقتصادية والخدمات المصرفية للمصرفيين في مصر والشام؟

أهداف البحث:

- إثبات فكرة التواصل وامتداد الجذور بين تلك التنظيمات المالية والمصرفية السائدة في عصور مضت ، وما كان سائداً من تنظيمات مالية ومصرفية زمن المماليك .
- تطور الأنظمة المصرفية في عصر المماليك أتخذت طابعاً متماشياً مع الانفتاح الحضاري والاقتصادي الذي شهده ذلك العصر .
- كما هدف البحث إلى توضيح الجدل والغموض الذي اكتنف بعض أعمال الصيارفة والجهابذة ، وانقسام المجتمع المملوكي حولهم بين مؤيد ومعارض.
- تأكيد حقيقة تاريخية مهمة أظهرت قدر الحرية والسماحة التي تعاملت بها دولة المماليك تجاه أهل الذمة ، باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المملوكي .

حدود البحث:

تطلب البحث إطالة الفترة الزمنية لجمع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية، وإعمال النقد والتدقيق في المصادر ، وقراءة ما بين السطور ، واستنباط الحقائق وعقد المقارنات ؛ للخروج بحقيقة علمية تاريخية ذات قيمة، أمتدت الحدود الزمنية فترة حكم المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م) ، وفترة حكم المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ / ١٣٨٢- ١٥١٧م)، أما الحدود المكانية فكانت في مصر والشام بأقاليمهما المختلفة.

منهج البحث:

الإلتزام بالموضوع كوحدة عرض للمادة العلمية دون التقيد بالتسلسل الزمني، والأعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على عرض الأحداث كما أوردتها المصادر ، واستخلاص النتائج واستنباط الحقائق ومقارنتها وإخضاعها للتحليل لتحري الدقة العلمية .

اولاً: مفهوم الصيرفة والجهبذة في العصر المملوكي:

من عوامل انتظام الحياة الاقتصادية في أي دولة أو كيان وجود وظائف ومهن داعمة للنظام الاقتصادي ومؤثرة فيه ، مهمتها تيسير التعاملات المالية والتجارية المعقدة ، وجعلها أكثر مرونة وسلاسة ، ولعل أبرز هذه المهن الصيرفة والجهبذة ، **الصيرفة** كلمة مأخوذة من الصَّرف ، " صرفه ، يصرفه ، صرفاً ، فانصرف " ، والصرف كما جاء في لسان العرب : " فُضْلُ الدرهم على الدرهم ، والدينار على الدينار ، لأن كل واحد منها يُصرفُ طبقاً لقيمته ، والصرف : بيع الذهب بالفضة ، وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر[١].

أما صاحب الخبرة الكبيرة في نقد النقود ، ومعرفة خباياها وأسرارها فهو **الجهبذ** . وهو الناقد العارف بتمييز الجيد من الرديء ، ويعرف في اللغة الفارسية باسم " كهبذ " جهابذة ، والجهبذ (بكسر الجيم والباء) : الناقد الخبير[٢].

وفي تاج العروس : جهبذ : بكسر الجيم والباء ، الخبير بغوامض الأمور البارع العارف بطرق النقد وهو معرب ، صرح به الشهاب التلمساني ، وكان ينبغي التنبيه عليه ، ومما يستدرك عليه : الجهباء بالكسر لغة الجهبذ والجمع الجهابذة [٣].

فالجهبذ والصارف اسمان لوظيفة واحدة [٤]. من المحتمل أن يكون هذا الخلط بين الصيرفة والجهبذة ، ناجماً عن تقارب طبيعة المهنتين وتداخلهما أحياناً . وكما هو معروف في عصر الدولة المملوكية كان هناك وظيفة صيرفي ملحقة في الوزارة والدواوين وبيت المال ودور الضرب وغيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى ، إلا أنه لم يكن هناك وظيفة معروفة باسم جهبذ ، ولكن أطلقت على كل من هو أكثر علماً وخبرة في أي مجال من مجالات الحياة المختلفة لاسيما الحياة الاقتصادية . ومن هذا المنطلق نجد أن هناك أشخاص تولوا مناصب إدارية ومالية عليا بالدولة المملوكية عن خبرة وتمرس ، فقد كانوا جهابذة ماليين قبل أن يكونوا موظفين تحت أسماء وألقاب أخرى.

أخذت الصيرفة شكلاً أكثر تطوراً من قبل ، بسبب السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة المملوكية للسيطرة على اقتصاد العالم ، وفرض عملتها كأداة أساسية في التبادل التجاري ، مما أدى ذلك إلى زيادة العاملين في المجال المصرفي وتنوعهم ، حيث عمل اليهود بالأعمال المصرفية منذ أمد بعيد، وبرعوا فيها ، وقد ساعدهم على ذلك

---

(١) ويقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين ، صَرْفٌ أي فَضْلٌ لجودة أحدهما ، أي بمعنى تحويل العملة – والصَّرْفُ ، التقلب والحيلة ، ومنه التصرف بالأمور ، وقيل : لصَّرْفُ التطوع والعدل والفرض ، وقيل : الصرْفُ – بدون تشديد – الوزن العدل والكيل ، وقيل الصَّرْفُ : القيمة والعدل والمثل ، الصَّرْفُ : الخالص من كل شيء . انظر : ابن منظور، أبو الفضل : لسان العرب ، ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م ، ٩ / ١٨٩ – ١٩٢ .

(٢) الفيروز أبادي ، مجد الدين : القاموس المحيط ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠٠٩م ، ص ٣٣٢.

(٣) الزبيدي، محمد مرتضى : تاج العروس من جواهر القاموس ، ط١ ، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر ، القاهرة ، ١٩٨٨م ، ٢/ ٥٥٨.

(٤) الدوري، عبدالعزيز : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، دار المشرق ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٤م ، ص ١٥٨ .

سفرهم الدائم ، واحتكاكهم بالشعوب المختلفة ، وسعة اطلاعهم على الأنظمة المصرفية المتبعة في كل بلد ، كذلك أدى النصارى دوراً مهماً في الوظائف الإدارية والمالية في الدولة المملوكية ، التي استوجبت خبرة في الحسابات المالية، نذكر هنا أحد نماذج أهل الذمة الذين جمعوا بين تولي وظائف إدارية ومالية بارزة في الدولة وتجارة النقد ، وكيل السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وناظر خواصه ومدبر دولته، كريم الدين الكبير (١) ، حيث كان أول من باشر وظيفة ناظر الخاص(٢) ، إذ لم تكن هذه الوظيفة تعرف قبله ، وكانت خزائن الدولة جميعها عنده في بيته ، وإذا أراد السلطان شيئاً طلبه منه ، وكان يعمل تحت إدارة كريم الدين مجموعة من الصيارفة ، عمل قسم منهم في خدمة الدولة ، والقسم الآخر في خدمته وتدبير تجارته الخاصة ، حتى إنه كان له صيرفي يلازمه على الدوام ، يزوده بالأوراق المالية وبدفاتر الحسابات (٣). وقد وجدت عدة مهن ووظائف مساندة وداعمة للأعمال المصرفية التي قام بها الصيارفة والجهابذة، حتى يتسنى لهم العمل بشكل جيد وفق منظومة اقتصادية منظمة ، فقد ارتبط الصيارفة والجهابذة بالصاغة من ناحية تشابه طبيعة عملهم الذي اعتمد في المقام الأول على التعامل مع المعادن الثمينة ، وسكهم النقود في حوانيتهم أو بيوتهم بالتنسيق مع الدولة المملوكية ودور الضرب وفق ضوابط وآلية معينة ، حتى إن حوانيت الصاغة كانت مصطفة إلى جانب حوانيت الصيارفة في الأسواق ، وملازمة لها لاعتماد كل منهما على الآخر (٤). حيث وجد في أسواق الصاغة في القاهرة جماعات من اليهود الذين جمعوا بين الصاغة والصيرفة ، وقد ارتكزت في أيديهم ثروة كبيرة ، وهذا أحد العوامل المشتركة بين المهنتين ، وهو اشتغال اليهود في الصيرفة والصاغة بشكل كبير(٥) .

كما كان وجود السمسار والشاهد والترجمان والصيرفي والجهبذ يعد أمراً ضرورياً عند عقد أي صفقة تجارية أو إتمامها ولقد برع اليهود في مجال الترجمة لإجادتهم التحدث بعدة لغات بطلاقة تامة، وعملوا كمرشدين للزوار والتجار الأجانب وقد رافقوهم في رحلاتهم إلى الشرق ، كما عمل بعض هؤلاء التراجمة اليهود في المصارف والشركات الأوروبية (٦) لذلك انتشروا في المدن والموانئ لاستقبال المراكب والوفود التجارية وعمل الإجراءات اللازمة لهم ، ومن أجل ذلك تمركز الصيارفة والجهابذة في الموانئ والمدن الساحلية المملوكية ، سواء في حوانيتهم ، أم بصناديقهم بانتظار رسو أي سفينة قادمة لمباشرة أعمالهم بشكل سريع ، حيث إن أول عمل يتبادر إلى ذهن المسافر

(١) **كريم الدين الكبير :** عبد الكريم بن هبة الله بن السديد المصري القبطي ، قيل إنه أول من سمي بناظر الخاص ، توفي سنة ٧٢٤هـ / ١٣٢٣م . انظر : ابن حجر ، شهاب الدين : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ، ١/ ٤٠٢ – ٤٠٤؛ ابن تغري بردى ، جمال الدين : الدليل الشافي على المنهل الصافي ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، ط٢ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ١/ ٤٢٦ .

(٢) **ناظر الخاص** : هو الذي ينظر في الأموال والمصروفات الخاصة بالسلطان . انظر : دهمان، محمد أحمد : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٠م ، ص ١٥٠ .

(٣) الكتبي ، صلاح الدين : فوات الوفيات ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ط١ ، ٣٧٧/٢ – ٣٨٠ ؛ المقريزي ، تقي الدين : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ٣/ ص٦١ .

(٤) المقريزي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية) ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٧/٢ ؛ السلوك ، ٧/ ١٧٠ .

(٥) لين بول، ستانلي : سيرة القاهرة ، ترجمة : حسن إبراهيم ، على إبراهيم ، إدوارد حكيم ، ط٤ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٠م ، ص ١٦٨ .

(٦) ابن حجر: أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ ، تحقيق : محمد علي العباسي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ٢/ ٦ .

هو تبديل نقوده التي يحملها معه بنقود البلد المضيف [١]. وتمركزوا في حوانيتهم المنتشرة في الشوارع والأسواق ومارسوا فيها عمليات بيع النقود وتبديلها ، واتخذ الجهابذة بيوتاً مالية أشبه بالمصارف في الخانات والوكالات والفنادق ، على اعتبار أنها الأماكن الأنسب لحفظ الأموال والودائع ، وعقد الصفقات بين نزلائها والمترددين عليها من التجار وعامة الناس[٢]. ، حيث كان الجهبذ هو العقل المدبر لهذه الجلسات التجارية ، ساعده في إتمام عمله على أكمل وجه عدد من الصيارفة والسماسرة والشهود والتراجمة ، واعتبرت الفنادق في المقام الأول مصارف لحفظ الأموال والودائع والأنفس، وهي إحدى أهم الوظائف للخانات والفنادق ، كما ذكر ابن بطوطة أنه إن أراد أحد النزول بالفندق سلم ماله لصاحب الفندق وضمنه وهو يشتري له ما أحب ويحاسبه " ، وفي هذا إطلالة على الدور المصرفي الذي أدته الفنادق [٣].

ثانياً: الصيارفة والجهابذة ودورهم في دعم العملة المملوكية:

كان نشاط الصيارفة والجهابذة قائماً على أساس التعامل بالنقود المعدنية ، فقد تم تداول الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية في كل من مصر والشام زمن المماليك وقد ارتضى الناس منذ قديم الزمن استخدام المعادن وسيطاً لإتمام هذه المعاملات ، وخاصة معدني الذهب والفضة ، لعدة اعتبارات من أهمها : أن المعادن ذات عيار ثابت ، مما أسهم في الاستقرار الاقتصادي ، كما أنها لا تحتاج إلى نفقة في حفظها، إضافة إلى أنها قادرة على تحمل تقلبات الدهر وامتازت بسهولة الحمل والنقل ، فضلاً عن قابليتها للتجزئة وفقاً لاختلاف الأغراض والاحتياجات [٤].

وقد أشار أبو الفضل الدمشقي ، إلى أسباب تفضيل الناس لمعدني الذهب والفضة ، كوسيلة للتعامل المالي عندما قال : " ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة ، لسرعة المواتاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد ، مع حسن الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة ، وبقائهما على وزن وقبولهما العلامات التي تصونها وثبات السمات التي تحفظها من الغش والتدليس فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء"[٥].

كذلك ضربت الفلوس النحاسية ، وكثرت هذه الفلوس في العهد الجركسي حتى أطلق على عصر المماليك الاخير عصر النحاس[٦]. قد عرفت العملات الأجنبية طريقها إلى الأسواق المملوكية ، لكن لم يقدر لبعضها الصمود والاستمرار، على عكس عملات المدن الإيطالية ، وخاصة النقود البندقية ، التي نافست النقد المملوكي بقوة وحازت على رضا المتعاملين بها من الصيارفة والجهابذة .

---

(١) هايد. ف : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ط٢ ، ترجمة : أحمد محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ١٩٩٤ ، ٣/ ٣٠٠ – ٣٠١ ، ٣١٨.

(٢) لين بول : سيرة القاهرة ، ص ٤٠ .

(٣)ابن بطوطة ، أبو عبد الله محمد : تحفه النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار (رحلة ابن بطوطة) ، ط٢ ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٤م ، ص ٦٣٢ .

(٤) فهمي ، عبدالرحمن محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ص ١٢ .

(٥) االإشارة إلى محاسن التجارة (ومعرفة جيد الأعراض ورديئها وغشـوش المدلسين فيها) ، ط٣ ، مطبعة المؤيد ، ١٣١٨هـ ، ص ٦.

(٦) السيوطي ، جلال الدين : قطع المجادلة عند تغيير المعاملة ، تحقيق : محمد بن علي الحريري ، عالم الكتب ، ص٣٧٧ .

عرفت بالدوكات الذهبية (Ducat) [1] نقود ذهبية ضربت في البندقية[2] ودخلت إلى الأسواق المملوكية كمنافس قــوي للدنانير المصرية منذ عام (٧٩٠هـ / ١٣٨٨م) ، وقد كثر الاعتماد عليها في التعاملات التجارية، ولم يقتصر تداولها في مصر فقط ، بل تداولها الناس في الشام والحجاز واليمن ، حتى أصبحت النقد الرائج [3].

وللوقوف على مدى رواج هذه الدوكات في كل من مصر والشام قدرت عدد الدوكات البندقية المضروبة في عام (٨٢٦هـ / ١٤٢٣م) بنحو ١,٢٠٠,٠٠٠ دوكة أرسل منها إلى مصر والشام ٣٠٠,٠٠٠ دوكة، كما أرسل في عام (٨٣٧هـ / ١٤٣٣م) ٤٦٠,٠٠٠ دوكة ، وكان يصل منها سنوياً في أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي ٦٠٠,٠٠٠ دوكة ، ووصلت أضعاف هذه الكمية في القرن الذي يليه [4]

ويحق لنا أن نشير بإيجاز إلى متوسط أوزان النقود التى أصدرتها الدولة المملوكية ، ومدى توافقها مع الوزن والعيار الشرعي . فإذا أردنا حساب متوسط أوزان الدنانير الذهبية ، الصادرة في بدايات العصر المملوكي حتى أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، وبناء على معطيات المصادر المعاصرة ، فسنجد أن وزن غالبية العملات الصادرة تراوحت بين ٣,٠٥ جرامات ، وما يقارب ٤,٠٠ جرامات ، ومن ثم يصبح وزن الدينار المملوكي ناقصاً عن الوزن الشرعي الذي بلغ ٤,٢٥ جرامات [5]، أما في أواخر العصر المملوكي فقد تفاوتت أوزان العملات تفاوتاً كبيراً وتأرجحت حتى وصلت إلى ما يقارب ٣,٠٥ جرامات [6]، وقد مرت الدراهم المملوكية بالأمر نفسه ، من اضطراب وتفاوت في أوزانها ، بسبب نقص عياراتها ، وسوء سكها، فكان متوسط الدراهم الفضة في بداية عصر المماليك متأرجحاً بين (٢,٦٠ جرامات إلى ٢,٧٠ جرامات) وبمقارنتها بمتوسط وزن الدراهم الفضية في نهاية العصر المملوكي وفي القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي تحديداً ، تراوحت (١,٠٥ جرامات إلى ٢,٠٠ جرامات) [7].

([1]) **الدوكات** : نسبت الدوكات إلى الدوق أو الدوك وهو الشخص النبيل أقل رتبة من الملك ويحكم دوقية ، وجاء اللقب من الكلمة اللاتينية Dux Bellorum بمعنى القائد العسكري ، عرفت النقود بالدوكات ، وقد عرفت لدى المماليك باسم المشخص لوجود الصورة عليها . انظر الخادم ، سمير علي: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط ١٤٥٠ – ١٥١٧ م ، الطبعة الأولى ، دار الريحاني ، بيروت ، ١٩٨٩م ، ص ١٨٩.

([2]) أصدرت البندقية الدوكات في عام (١٢٨٤م / ٦٨٣هـ) ، ثم توالى بعد ذلك إصدار العملات الذهبية من قبل المدن الإيطالية ، ومن بعدها الأوروبية . انظر : النجيدي ، حمود محمد : النظام النقدي المملوكي (٦٤٨ هـ - ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م) دراسة تاريخية حضارية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م ، ص ٩٨ .

([3]) المقريزي : السلوك ، ج٦ ، ص ٣٧٩ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ط١، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ١٤/ ٢٨٣ ؛ وأيضاً :

- Fridman J. B. and Figg K. M. : Trade ,Travel and Exploration in the Middle Ages, New York and , London, 2000 , p.119.

([4]) النبراوي ، رأفت محمد : أسعار السلع الغذائية والجوامك في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، ط١، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٠م : السكة الإسلامية ، ص ٢٣١ .

([5]) المقريزي : السلوك ، ٧/ ١٢٩ ؛ ابن حجر : إنباء الغمر ، ٨/ ٩٤ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٢٨٤/١٤ ؛ النجيدي : النظام النقدي المملوكي ، ص ١٩٠ – ١٩١ ؛ فهمي : النقود العربية ماضيها وحاضرها ، ص ٨٧ .

([6]) النجيدي : النظام النقدي ، ص ١٩١ .

([7]) النجيدي : المرجع نفسه ، ص ١٩٢ – ١٩٣ .

بيد أنه كان للصيارفة والجهابذة أدواتهم الخاصة ، التي ساعدتهم في عملية نقد المسكوكات ، أبرزها استخدام الصنج أو الصنجة [١]. وهي أقراص مستديرة ، محددة الوزن ، حملت كتابات وشعارات تشير إلى الحاكم الذي أمر بصنعها وتاريخ الصنع ، واسم النقد الذي عبر عليها بضبط وزنه ، وكان الصنج في البداية من الحجر ، إلا أنه ظهر الصنج الزجاجي ، وأصبح هو الصنج الوحيد المعتمد عليه لدقته ، حيث لا يتأثر الزجاج بالحرارة أو البرودة أو الرطوبة باعتباره مادة قاسية جداً لا تتأثر بعوامل البيئة [٢]، ولم يكن من الممكن تحرير وزن أي عملة، ولا تقدير ثمنها في المبيعات وسائر المعايش إلا بالميزان[٣]، وأما طريقة الوزن الصحيح فأن يأخذ الجهبذ أو الصيرفي علاقة ميزاناً تتحرك كفته من طرف العمود إلى وسطه ، ويعمل على طرف العمود علامات متقاربة متناسبة البعد ، محررة بالتساوي ، ثم يأخذ ذهباً وفضة خالصتين ، ويساوي بين وزنهما في الهواء ، ثم يرسلهما في مادة مائعة متساوية الأجزاء سهلة الحركة كالماء الصافي ونحوه . ويجب أن تكون كفة الذهب دائماً أكثر من كفة الفضة ، ولو كان تقديراً ، وكان الجهبذ يزن النقود مرة في الهواء ومرة في الماء ثم يحسب العلامات ، حتى يعلم جودتها من عدمه ، أو يقدر ذلك بالنسب بواسطة جسم آخر مساوٍ للجسم المعدن المختبر ومن الممكن الاستعاضة عنه بالشمع [٤].

كان هؤلاء الصيارفة والجهابذة مستشارين ماليين للدولة تستعين بهم عند تحديد نسب صرف هذه العملات استعداداً لطرحها في الأسواق للتداول، حتى وإن لم يحظَ سعر صرفها برضا وقبول من بعض الصيارفة والجهابذة وبقية المتعاملين بها ، ولأهمية الدور الذي قام به الصيارفة والجهابذة في عمليتي المراطلة[٥] والمبادلة ، وقدرتهم على تحديد نسب التبادل بين أنواع النقود المختلفة فقد اعتمد عليهم الكثير من السلاطين المماليك في هذا المجال ، وشاوروهم بشأن تقديم حلول مالية لإصلاح الأوضاع النقدية الحاصلة ، كما حدث في سنة ٨١١هـ / ١٤٠٨م ، عندما استدعى السلطان المؤيد شيخ المحمودي قاضي القضاة وكبار الصيارفة المتمولين بين يديه ، وتناقش معهم في أمر إبطال الدنانير ، وتحديد سعر صرف جديد لها ، لإصلاح ما فسد في أمر المعاملات ، فإن هذا ما حدث في نهار الغد

---

(١) **الصنج** : وردت أحياناً بالسنج أو السنجة ، وجمعها صنجات أو سنجات ، وهي معربة من الكلمة الفارسية (سنك) بمعنى الحجر ، والصنج آلة للوزن يقدر بها مقادير الموزونات ويضبط بها ثقلها . انظر : ابن منظور : لسان العرب ، ٢/ ٣١١ ؛ الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ص ١٩٤ ؛ الزبيدي : تاج العروس ، ٢/ ٦٧ .

(٢) الزهراني ، ضيف الله : زيف النقود الإسلامية منذ صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي ، ط١ ، ١٩٩٣م ، ص ٦٤ – ٦٥، هنتس ، فالتر : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ط١ ، ترجمة : كامل العسيلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٧٠م ، ص٩.

(٣) **الميزان :** وهو العدل والمقدار وهو اسم للآلة التي توزن وتقدر وزن الأشياء وتحدد الوزن والعيار إذا عرف يعرف حال المكيال . انظر : ابن الرفعة ، أبو العباس : الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، تحقيق : مازن الحلبي ، ط١، مطبعة بيطار وجوهر، دمشق ، ١٩٩٠م ، ص٢٠ ؛ الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ص ١٢٣٨ .

(٤) الحكيم، أبي الحسن: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ، تحقيق : حسين مؤنس ، ط١، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٥٩ – ٦١ .

(٥) المراطلة هي عملية بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة بمثله وزناً ، ويكون ذلك بوضع الذهبين في كفتي الميزان ، فإذا استوت الكفتان كان ذلك الوجه الصحيح للمعاملة ، والمبادلة هي عملية بيع النقد بمثله عدداً ، أو من جنسين مختلفين كالذهب والفضة فيجوز التفاضل بينهما بشرط أن تتم هذه العملية يداً بيد قبل أن يتفارقا ، حتى لا يشوب هذه العملية الربا والمفاسد الدينية . الزرقاني ، أبو عبد الله محمد: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، مكتبة الثقافة الدينية ، 2003م ، 1/ 428 ، 429 ؛ الحمداني ، خالد إسماعيل: الأثر الاقتصادي للصيرفة والصيارفة في الدولة العربية الإسلامية ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد ٢٠ ، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١م ،. ص 284 ، 285.

مباشرة ، عندما حضر الصيارفة وكثير من التجار إلى مجلس القاضي ، وتقرر في هذا المجلس سعر مثقال الذهب المختوم بمائتين وخمسين درهماً فلوساً ، وحملت النقود القديمة والمختلفة إلى دور الضرب لإعادة سكها من جديد دنانير مؤيدية (١).

إضافة إلى ذلك كان للصيارفة والجهابذة تأثير بالغ في الحكام المماليك ، وفي العامة والمتعاملين وأصحاب التجارات والبضائع المختلفة في مسألة قبول سعر الصرف أو رفضه ، فقد كانت لديهم القدرة في إثارة الناس ضد إجراءات الدولة التعسفية تجاههم ، فنجدهم أول من يرفض التعامل بالأسعار الجديدة ، إذا وجدوا أن فيها ضرراً على مصالحهم ، وكانوا يضعون أنفسهم أمام أمرين إما الرضوخ للدولة قسراً ، أو استجابة الدولة لمطالبهم وقيامها بتعديل النسب المطروحة وفقاً لما يقتضيه الحال ، في سنة ٨٠٧هـ / ١٤٠٤م ، عندما أعلن الصيارفة رفضهم لقرارات الدولة المملوكية المالية وأظهروا احتجاجهم بالتغيب عن العمل وإغلاق الحوانيت ، والتوقف عن ممارسة أعمالهم المصرفية المساندة بشكل مباشر في تطبيق أي إجراء أو قرار مالي ، وعلى أثره توقفت أحوال الناس حتى نودي بعد أيام بالسعر الذي طالب به الصيارفة ، والذي كان المثقال منه بمائة درهم فضة مملوكي وثمانين درهم أفرنتي (٢).

ومن المفيد أن نشير إلى نسبة ربح الصيرفي في عملية الإبدال النقدي ، التي كانت ثابتة طوال فترة الحكم المملوكي ، وهي نسبة عامة حصل عليها الصيرفي في حال قيامه بأي عملية مصرفية ، والتي كانت من ضمنها إبدال النقود ، حيث لم تتجاوز الثلاثة بالمائة (٣٪) (٣) ، حسب قول المقريزي : "الصيرفي يأخذ عن كل مائة درهم ثلاث دراهم " (٤)، **وعلى ما يبدو فقد تعددت الإصدارات النقدية المملوكية ، وتذبذبت قيمتها من فترة إلى أخرى، تبعاً لعدة عوامل مؤثرة نوجزها فيما يلي:**

- الأوضاع السياسية التي عاشتها الدولة المملوكية ، فقد أثرت بشكل كبير في الحياة الاقتصادية بما فيها النظام النقدي ، وكما هو معروف فقد واجهت الدولة المملوكية منذ قيامها ظروفاً سياسية صعبة تمثلت في الوجود الصليبي ، والغزو المغولي ، والمعارضة الأيوبية لقيام دولة المماليك ، هذه الظروف مجتمعة جعلت الدولة في تأهب عسكري ، شحذت فيه كل ما تملك من الأموال من أجل إعداد الجيوش لمجابهة الأخطار ، مما أثر في ارتفاع قيمة الذهب وعدم استقراره على نسبة واحدة.

- السياسة النقدية التي انتهجها سلاطين المماليك ، من خلال تحكمهم في سعر الصرف حال إصدار أي عملة جديدة ، بحجة وضع سياسة لإصلاح النقود ورفع وزنها وعيارها ، وكان الهدف من هذه السياسة التي انتهجها عدد من السلاطين الرغبة في الربح المادي والمصالح الشخصية ، مثل ما قام به السلطان الناصر محمد بن قلاوون في سنة

---

(١): المقريزي : السلوك ، ٦/ ٣٨٠ ؛ ابن حجر : إنباء الغمر ، ص ١٠٢ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ١٤/ ٤٠ .
(٢) المقريزي : السلوك ، ٦/ ١١٣ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ١٢/ ٣٩ ، ٣١٦ .
(٣) النبراوي : أسعار السلع ، ص ٨٥ ؛ لابيدوس ، إيرمارفين : مدن الشام في العصر المملوكي ، ط١ ، ترجمة : سهيل زكار ، دار حسان ، دمشق ، ١٩٨٥م ، ص ١٩١ .
(٤) السلوك ، ٦/ ٥٥ .

٧٤٠هـ / ١٣٣٦م من تحديد أسعار الصرف ، ورفع نسبة الإبدال من عشرين درهماً للدينار إلى خمسة وعشرين درهماً ، وذلك بسبب ديناً عليه للتجار ، وتوقفت أحوال الناس لزيادة سعر الذهب ، وكان الدافع وراء ذلك زيادة مالية تذهب إلى جيب السلطان الخاص [١].

- تدخل بعض الأمراء وكبار الموظفين في الدولة في تحديد سعر صرف للعملات المتداولة ، عندما اطلقت لهم الدولة حرية التدخل في الحياة الاقتصادية ، وفتحت لهم المجال مع تعدد الصلاحيات الممنوحة لهم ، مما أدى إلى توسع دائرة نفوذهم وتجرأوا على ضرب عملات غير جيدة ، وأجبروا الناس على التعامل بها ، مثل ما قام به شمس الدين غبريـال الناظر[٢] الذي استعان بأحد الصيارفة ويدعى ابن البحشور الصيرفي من أجل سك دنانير ذهبية ودراهم فضية ذات قيمة نقدية منخفضة ، حيث وصل المثقال الذهب منها أربعة قراريط فضة ، واستمر ابن غبريـال في هذا العمل والدولة والناس في غفلة من أمرهم ، حتى عرفت هذه النقود وراجت بين الناس باسم الذهب البحشوري تمييزاً لها [٣].

- اقتحام الفلوس النحاسية الأسواق المملوكية ودخولها منافساً قوياً للدينار الذهب والدرهم الفضة ، وكان هذا أحد المنافذ الذي تسرب منها الفساد إلى الاقتصاد المملوكي ، فلقد شهدت القيم النقدية للعملات اضطراباً حقيقياً منذ النصف الثاني من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي [٤]. وقد أوضح القلقشندي هذا الحال قائلاً: " ثم صرف الذهب بالديار المصرية لا يثبت على حاله ، بل يعلو تارة ويهبط أخرى بحسب ما يقتضيه الحال"[٥].

- السياسة التجارية المفتوحة التي انتهجها المماليك وسمحت لكثير من العملات الأجنبية بالدخول والتداول في الأسواق المملوكية ، حيث نافست عملة المماليك بقوة ، وبخاصة العملات الإيطالية الدوكات والأفرنتي والأفلوري التي نافست النقد المملوكي ودخلت معه في صراع على السيادة النقدية ، على الأقل منذ القرن الثامن الهجري / الثالث عشر الميلادي ، فقد غمرت العملات الإيطالية الأسواق المملوكية ، وفضلها التجار في التعامل لما تتسم به من جودة العيار وثبات الوزن وجمال النقش ، مما دفعهم إلى التعامل بها عدداً لا وزناً [٦].

---

(١) المقريزي : السلوك ، ٣/ ٢٧٦ .

(٢) **الصاحب شمس الدين غبريال** : كان أول كاتب خزانة ، ثم عين ناظراً للدواوين بدمشق ، وخلال خدمته جمع ثروة عظيمة ، وعزل وحبس عام (٧٣٢هـ / ١٣٣١م) ، حتى توفي .انظر : الذهبي ، شمس الدين : العبر في خبر من غبر ، تحقيق : محمد السيد بسيوني ، ط١ ، ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥م ، ٤/ ٩١ ؛ ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٢/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ ؛ اليوسفي ، موسى بن محمد : نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر ، تحقيق : أحمد حطيط ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص١١٧ ؛ ابن تغري بردي : الدليل الشافي على المنهل الصافي ، ١/ ٣٨٥ .

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٢/ ٢٦٣ ؛ عبد الرازق ، أحمد : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ط١ ، ص ٢٧ .

(٤) فهمي ، سامح عبدالرحمن: القيم النقدية في الوثائق المملوكية (عصر المماليك البحرية) ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٩٨٤م ، ص ٢٤٧ .

(٥) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ٣ / ٤٣٨ .

(٦) فهمي : القيم النقدية في الوثائق المملوكية ، ص ٢٥٠ .

كانت الصيرفة في بيت المقدس ضرورة يومية بسبب سيل الحجاج والزوار والتجار الوافدين من شتى أرجاء أوروبا ، حيث اصطف الصيارفة بمناضدهم على شارع واحد اصطف فيه صيارفة ممثلين المدن الأوربية بعملاتها المختلفة في حين كان نظراؤهم في الجانب الآخر من الشارع هم الصيارفة الشاميون المتخصصون بالعملات المحلية والشرقية ، وكان لهذا التنظيم أثره الجيد في تسهيل عمليات التبادل والصرف [١]. لاقى هذا التنظيم المالي والمصرفي الذي وصل إليه المسلمون في مصر والشام إعجاباً وقبولاً لدى الأجانب الذين ترددوا كثيراً على مصر والشام ، وحاكوا هذا النظام ونقلوه إلى بلدانهم ، وأدخلوا عليه بعض التحسينات التي استمدوها من مصارف أوروبا.

ثالثاً: النشاط التجاري للصيارفة والجهابذة في العصر المملوكي:

اتسعت دائرة أعمال الصيارفة والجهابذة في مصر والشام زمن المماليك ، بحكم الازدهار التجاري في تلك الفترة، فقد دخل عدد كبير منهم في صياغة الأنظمة والتعاملات المالية والتجارية اللازمة لتنشيط الحياة الاقتصادية ، فاستحدثوا طرقاً جديدة لحفظ الأموال وإنمائها ، وحرروا الأوراق المالية اللازمة لهذا الغرض ، والدخول بأموال التجار والودائع المحفوظة لديهم في عدة شركات قامت على أساس رأس المال والجهد ، بحيث توزع الأرباح بين الطرفين مع حفظ عمولة الجهبذ أو الصيرفي ، **وفيما يلي أهم الأعمال المصرفية التي عمل بها الصيارفة والجهابذة في مصر والشام زمن المماليك :**

حفظ الودائع : لقد كان الإيداع المصرفي أمراً متعارفاً عليه ، وينقسم إلى إيداعات متروكة للحماية وأخرى متروكة للاستثمار ، أما الإيداع للحماية فقد بدى المشايخ والعلماء على أنهم أصحاب مصارف وبيوت مالية أكثر من التجار، لذا عرفوا في الأوساط المملوكية (بالشيخ التاجر) ، أما في حال كانت هذه الودائع للاستثمار المالي والتجاري فغالباً ما كان يقوم بهذا الأمر جهابذة ماليون اشتهروا كتجار نقد [٢]، ومن المنطقي أن يحتفظ أصحاب الودائع بسجلات دونوا فيها أسماء المودعين ، ونوع الأمانة المحفوظة لديهم ، وتاريخ حفظها.

منح القروض: من الأعمال المصرفية الشائعة ، التي لاقت رواجاً كبيراً في مصر والشام عملية الإقراض النقدي الذي يمنحه الصيارفة والجهابذة للناس كافة ، انطلاقاً من مبدأ الإرفاق بالناس من العسرة ، فقد أورد ابن بطوطة حادثة رجل من أهل الشام أخذ من بعض تجار دمشق ستة آلاف درهم قرضاً لأجل التجارة ، تكالبت عليه الديون ومطالبة الدائنين ، فما كان منه إلا أن قصد أحد أصدقائه من الصيارفة ، "فأقرضه مالاً دفعه للتاجر وأوفى ديونه "[٣].

---

(١) علي، السيد علي العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين ، ط١ ، عين للدراسات والبحوث ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ١١٦ ؛ وأيضاً :

- Lopez , and Ramond : Medievel Trade in Medditeran World , London , 1955 , pp. 224 – 225 .

(٢) لابيدوس : مدن الشام ، ص ١٩١ .

(٣) تحفة النظّار ، ص ٣٦٥ .

ونتيجة لهذا أقبل السلاطين والأمراء وكبار الدولة على الاستفادة من هذه الخدمات المصرفية قبل العامة ، ويبدو أن لإقتراض السلاطين ومن تبعهم من الأمراء عدة اعتبارات خدمت أغراضاً سياسية كتجهيز الجيوش وصرف الرواتب وسد عجز الدولة وبيت المال ، لذلك ظهر ما عرف بالقرض القسري أو الإجباري الذي فرض على التجار وأصحاب الثروات من الجهابذة لإيفاء متطلبات السلاطين والدولة، وكان أكثر السلاطين المماليك اقتراضاً من التجار هو السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وعندما اقترض مبالغ طائلة عجزت خزانته الخاصة عن إيفائها في بعض المرات ، كما حدث في عام ٧٣٥هـ / ١٣٣٤م، فقد طالب عدد من التجار بأموالهم التي أقرضوها السلطان ، وقدرت بخمسمائة ألف درهم ، فجمعوا بأمر السلطان وكتب لكل واحد منهم حجة عليهم وورقة يراد بها أنه ليس له عند السلطان في بيت المال شيء[١].

الضمان: يعتبر الضمان من الأعمال المصرفية التي يتكفل الجهبذ أو الصيرفي القيام بها ، كنوع من التوثيقات الشرعية للديون ، وهو أحد أهم الأعمال المصرفية الداعمة لهذا المبدأ، وأصبح ضمان الصيارفة والجهابذة للتجار وعامة الناس مقابل فائدة على هيئة قروض مؤجلة الدفع ، جرَّت عليه عوائد مالية عالية [٢].

الحولات المالية : كان نظام الحوالات المالية من أهم التسهيلات المصرفية التي قدمها الصيارفة والجهابذة في مصر والشام لعملائهم . والحوالة مشتقة لغوياً من التحول ، لأنها تحول الدين من ذمة إلى أخرى ، بمعنى نقل دين من ذمة إلى أخرى[٣]، ومن الواضح أن نظام الحوالات المالية الواسع النطاق أمدنا بمعلومات قيمة عن ترابط الصيارفة وتجار النقد من الجهابذة الماليين ، والتعاون فيما بينهم في مصر والشام حتى لقد ارتبطوا بشبكة هائلة من العلاقات إلى الهند والصين شرقاً وأوروبا غرباً ، حين لم يكن غالبية التجار يحملون معهم نقوداً في أسفارهم خشية ضياعها أو سرقتها ، لجأوا حينها إلى أخذ الحوالات من الصيارفة والجهابذة بالأموال على أحد تجار الجهة المقصودة [٤]، وقد استخدمت الحوالات المالية من قبل بعض التجار لتصفية حساباتهم عن طريق كتابة الحوالات المحولة لوكلائهم في الأقطار المختلفة، وكذلك استعملت الحوالات لتسوية الديون في المعاملات التجارية في القطر نفسه ، وأصبح بالإمكان إرسال أية مقدار من النقود في أي وقت بواسطة الحوالات المالية [٥]، كما حدث مع أحد التجار الذي طولب بمال وهو في الترسيم ، فما كان منه إلا أن كاتب معارفه بالورق وأحال إليهم إلى أن حصل المال في عدة أيام[٦].

لم يقتصر نظام الحوالات المالية على الأفراد والتجار ، بل طال أجهزة الدولة المختلفة فاعتمد عليها السلاطين ومن تبعهم من كبار الموظفين ورجال الدولة ، وأصبح نظاماً مالياً متبعاً في نقل الأموال أو صرفها من مكان إلى آخر ؛

---

(١) اليوسفي : نزهة الناظر ، ص ٢٥٣ ؛ المقريزي : السلوك ، ٣/ ١٨٧ .
(٢) الماوردي ، أبو الحسن علي : الأحكام السلطانية ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، دار الاعتصام ، ص ١٩٨ ؛ الفوزان ، صالح بن عبدالله : الملخص الفقهي (قسم المعاملات وغيرها) ، ط٢، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ١٤٢٧هـ ، ج٢ ، ص ٦١ .
(٣) الفوزان : الملخص الفقهي ، ج٢ ، ص ٦٥ .
(٤) المنيع ، عبدالله بن سليمان: بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت ، ١٩٩٦م ، ص ١٨٣ .
(٥) الدوري : تاريخ العراق ، ص ١٦٨ .
(٦) ابن حجر : إنباء الغمر ، ٩/ ١٦٤ – ١٦٦ ؛ السخاوي ، شمس الدين : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط١ ، اثنى عشر جزءً ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ١/ ١٢١ .

كما حدث في سنة ٩٢١هـ / ١٥١٥م ، عندما أنعم السلطان قانصوه الغوري على أمير مكة بالهدايا العظيمة كان من جملتها عشرة آلاف من النقد وعشرة حوالات على ميناء جدة وخادمين [١].

الصكوك: عرفت الصكوك كإحدى الوسائل المعروفة في الدفع الائتماني ، وهي عبارة عن أمر خطي بدفع مقدار معلوم من النقود إلى الشخص المسمى في الصك [٢] ، وهي كلمة معربة عن الفارسية بمعنى (جك)[٣] ، ولا يزال أثرها حتى عصرنا هذا، وقد كان للصيرفي أو الجهبذ نسبة معينة ثابتة ، عند صرفه لهذه الصكوك ، سواء كانت للدولة المملوكية أو لعامة الناس في مصر والشام ، وكان حاصل الصيرفي درهماً في كل دينار [٤].

الإيصالات والسندات المالية: تعتبر الإيصالات والسندات المالية اعترافاً من المودع إليه ، سواء كان صيرفياً أم جهبذاً باستلامه وديعة من الشخص المودع ، وهي عبارة عن ورقة تفيد بقبض مقدار من المال نظير خدمة مصرفية معينة ، وهو مثل العربون الذي استخدم عند غالبية التجار باختلاف مهنهم وتجارتهم ، أدت الإيصالات والسندات المالية دوراً في حفظ حقوق أصحابها ، كما في سنة ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م ، إذ كان لأحد الكتاب الماليين ، يقال له الصفي ، أموال متعلقة لم يستلمها نظير خدمات مصرفية وتجارة قام بها للسلطان الناصر محمد ، وقدرت بنحو مائة ألف درهم ، فتآمر عليه جماعة من الموظفين ، ووشوا به عند السلطان الذي أنكر حق الصفي وأوقف التعامل معه ، ومن أجل أن يثبت الصفي حقه ، أخرج أوراقاً وإيصالات بالحقوق والمعاملات المالية استطاع بها دحض الشبهات عن تعاملاته المالية والتجارية وإثبات حقوقه المالية المتعلقة لدى السلطان [٥].

الرهن: شاع الرهن في العصر المملوكي بين فئات المجتمع كنوع من الضمان ، وكوسيلة إنقاذ من المحن التي مروا بها [٦] ، حتى إن بعض النساء قد لجأن إلى رهن حليهن ومجوهراتهن عند بعض الصاغة و الصيارفة لإيفاء ما عليهن من التزامات وديون [٧].

توسع دائرة التعاملات المالية والمصرفية والتجارية دفع العديد من الصيارفة والجهابذة إلى تأسيس الشركات [٨]، والدخول في التجارات المتنوعة ، وكان دور الجهبذ هنا إبرام الصفقات التجارية وتحصيل أرباح المستثمرين من

---

(١) ابن إياس ، أبو البركات محمد بن أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، مركز تحقيق التراث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٠م ،٤/ص٤٣٣، ٤٣٩ – ٤٥٧

(٢) الدوري : تاريخ العراق ، ص ١٧٠ ؛ المنيع : بحوث في الاقتصاد ، ص ٣٤١ ؛ الحمداني : الأثر الاقتصادي للصيرفة ، ص ٢٨٦ .

(٣) ابن منظور : لسان العرب ، ١٠ / ٤٥٧ .

(٤) ابن الأثير ، أبو الحسن على : الكامل في التاريخ ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٤/ ١٤٥ ؛ وأيضاً
Fischel W. J. : : Jews in Economic and Political Life of the Medieval Islam , London , 1958 .
, pp. 24 – 25

(٥) اليوسفي : نزهة الناظر ، ص ٣٤٩ ؛ المقريزي : السلوك ، ٣/ ٢٠٣ .

(٦) صالح الفوزان : الملخص الفقهي ، ٢/ ٥٦ .

(٧) العيني ، بدر الدين: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، تحقيق : محمد محمد أمين ، ط١ ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ٣/ ٣٤١ .

(٨) **الشركات :** جمع شركة ، وشركة بمعنى الاختلاط والاشتراك في ما بين اثنين فصاعداً، وهو كما عرفها الفقهاء الاجتماع في استحقاق أو تصرف ، ذلك الاجتماع في الاستحقاق يتضمن استحقاق العين بالإرث أو الهبة أو الوصية وغيرها ، أما الاجتماع في التصرف فيتضمن



التجار بواسطة شبكة وكلاء وصيارفة وكتاب ماليين، وقد حفلت المصادر المملوكية بأسماء جهابذة وتجار نقد اشتهروا بطبيعة عملهم وأنشطتهم المصرفية . وأوردت وصفاً دقيقاً لهم على أنهم أصحاب ثروات وتجار متمولون ، يضربون في الأرض سفراً يقارضون ويضاربون ويماكسون ، وخبراء بالوثائق والأوراق المالية، كا ابن السواملي(١) الذي كسب أموالاً جناها من أنشطته التجارية الواسعة في الشام ، اعتمد فيها على الحوالات المالية والوكلاء المنتشرين في الأقاليم، وتمول كثيراً ، حتى إنه كان يكثر من الصدقات وتسديد الديون ، حيث ذكر أن أقل عطائه من الخمسين ديناراً إلى ألف دينار (٢).

كذلك اعتبرت بيوت الجهابذة مصارف مالية في ذلك العصر واشتملت مصارفهم وخاناتهم على قاعات لإجراء الاتفاقيات الخاصة ، وعقد الصفقات التجارية ، سواء بين تجار الداخل أو التجار المحليين والتجار الأجانب ، وكانت تتم تحت إشراف مباشر بالجهبذ الذي تولى إدارة هذه الصفقات والمزايدات ، بمعاونة الكتاب الماليين من الصيارفة والشهود والسماسرة ، حتى تأخذ هذه الصفقات الطابع الرسمي والمعترف به من قبل الدولة المملوكية (٣).

كان لهذة التعاملات التجارية أثر جيد في إثراء التبادل التجاري بين الدول ، وزيادة مستوى الدخل العام للفرد ناهيك عما قدمته من خدمات ودعم للاقتصاد المملوكي ، حتى نهاية العصور الوسطى ظلت مصر والشام منطقتي عبور للتجارة الشرقية والغربية، جلبت القناصل التجاريين والوكلاء والهيئات التجارية ، وقد حصَّلت الدولة المملوكية وكذلك التجار الأجانب وحكوماتهم من هذا النظام أموالاً طائلة كل عام (٤)، هذا عدا عن الأرباح العالية التي حققها تجار الداخل ، مما ساعد على احتفاظ مصر والشام بمركزها الاقتصادي المهم حتى بعد سقوط الدولة المملوكية.

رابعاً: دور الصيارفة والجهابذة في التنظيمات الإدارية والمالية في العصر المملوكي:

مما لا شك فيه أن اتساع مساحة دولة المماليك كان له أثر كبير في التنظيم الإداري والمالي للدولة ، حيث استحدثت وظائف جديدة لتواكب التقدم الحضاري الذي شهدته دولة المماليك على مختلف الأصعدة ، لاسيما الناحية الاقتصادية ، حيث أولتها الدولة اهتماماً خاصاً ، وشرعت القوانين اللازمة للارتقاء بها ، وذلك تحقيقاً لهدف الدولة في التحكم بالاقتصاد العالمي آنذاك ، وقد تضخمت مالية الدولة وتعددت مواردها المالية وتعقدت حسابات ميزانيتها ، واستوجب

جميع شركات العقد سواء شركات وأموال كالمضاربة . للمزيد انظر : أبو زيد، رشدي شحاتة : شركة المضاربة في ضوء أحكام الاقتصاد الإسلامي ، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٨م ، ص ١١٦ - ١٢٠.

(١) **ابن السواملي :** هو جمال الدين إبراهيم بن محمد بن سعد الطيبي ، ، توفي سنة ٧٠٦هـ / ١٣٠٦م . انظر : اليونيني ، قطب الدين: ذيل مرآة الزمان ، تحقيق : حمزة عباس ، ط١ ، هيئة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي ، ٢٠٠٧م ، ٢/ ١١٥٠ - ١١٥١ ؛ الذهبي : العبر ، ٤/ ١٤ ؛ ابن كثير ، عماد الدين: البداية والنهاية ، ط٣ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٨٠م ، ١٤/ ٤٣ ؛ ابن حجر : الدرر الكامنة، ١/ ٥٩ – ٦١ ؛ العيني : عقد الجمان ، ٤/ ٤٣٨ – ٤٣٩ ؛ ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط٢ ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ١٣/٦ .

(٢) اليونيني : ذيل مرآة الزمان ، ٢/ ١١٥١ ؛ العيني : عقد الجمان ، ٤/ ٤٣٩ .

(٣) ابن الأخوة ، محمد بن محمد : معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقيق : محمد شعبان ، صديق أحمد المطيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ١١٧ ؛ فهمي ، نعيم زكي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص ٢٩١ .

(4) Fridman , Figg : op. cit. , p. 168 .



ذلك نظاماً إدارياً متطوراً ، يستقطب له من وجد فيه الكفاءة والدراية والخبرة في الإدارة المالية ، **وفيما يلي توضيح لأهم أدوار الصيارفة والجهابذة في التنظيمات الإدارية والمالية في الدولة المملوكية :**

الوزارة : تأتي الوزارة على رأس هذه الوظائف وصل إلى المناصب العليا من الصيارفة والجهابذة ، لاسيما وأن بعضهم وصل إليها عن جدارة وعلم وخبرة ودراية ، خولتهم تولي منصب جليل كالوزارة . نذكر منهم تقي الدين التكريتي الذي لم يكن ذا حشمة ورياسة فقط ، بل عمل في التجارة والسفر وكان جهبذاً مالياً معروفاً بالتمويل ، تولى وزارة الشام (١)، وأيضاً ابن غراب القبطي الملقب فخر الدين من عائلة عملت في الصيرفة والكتابة المالية وصناعة الحساب ، حيث ولي الوزارة ونظر الخاص . وقاسم بن أحمد بن القرافي الذي عمل صيرفياً بالقلعة ، ثم صيرفياً في الوزارة ، وترقى حتى أصبح في نظر الدولة والوزارة (٢).

الدواوين : لم يكن كل صيرفي أو جهبذ قادراً على العمل في الدواوين الرسمية ، إلا من اجتمعت فيه الصفات اللازمة في الكاتب المالي الجيد كما أوردها ابن الصيرفي : " يختار لمن يعمل في الدواوين المالية، كاتب مأمون، طويل الروح (متأنٍ في عمله) ، صبور على التعب ، محب للعمل ، يضع الحسابات في تذاكر " (٣).

والمرجح أنه كان هناك موظفاً مسؤولاً عن الصيارفة العاملين في الدواوين وجهات الدولة المملوكية ، عرف بشد الصيارف ، فهو بمثابة النقيب لهم والمسؤول عن شؤونهم والمشرف عليهم ، وكان يمثل الجهة الرسمية المسؤولة عنهم ، والراعية لحقوقهم والمتحدثة بالنيابة عنهم ، وكان من أبرز مهامه استخلاص ما يقرره الديوان من أموال على من يعسر استخلاصه من الصيارفة ، حيث كان هو الضامن لهم أمام الدولة ، وكان يجب عليه معرفة الحساب ليتسنى له تصويب ما قد يحدث في حسابات الصيارفة من التباس أو خطأ قبل عرضها على الوزير (٤).

دفاتر الحسابات : تمثل عمل الصيارفة والجهابذة في الدواوين الرسمية في الكتابة المالية والحسابات وصرف الرواتب، فوقع على عاتقهم عمل دفاتر الحسابات والكشوفات المالية ، التي شملت حسابات الداخل والخارج والنفقات السلطانية (٥).

غير أن الحسابات الدفترية لم تكن إلا مجرد قيود كتبت بحسابات المصارف التي صدرت منها وعرفت بما سمي بالنقود الكتابية ، وهي أشبه ما تكون بكشوفات الحسابات التي تصدرها البنوك في وقتنا الحاضر . وقد عرفت بعدة

---

(١) **تقي الدين التكريتي :** تقي الدين توبة بن علي بن مهاجر الربعي التكريتي ، وتنقل بالخدم إلى أن صار وزيراً بدمشق لخمسة سلاطين ، توفي في سنة ٦٩٨هـ / ١٢٩٨م . انظر : اليونيني : ذيل مرآة الزمان ،١ / ٢٣٢ ؛ النويري ، شهاب الدين : نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق: نجيب فواز ، حكمت فواز ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م ، ٣١/١٤/ ٢٤٠ ؛ الكتبي : فوات الوفيات ، ٢٦١/١ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٤/ ٥ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ١٨٥/٨ .

(٢) السخاوي : الضوء اللامع ، ١٧٩/٦/٣ – ١٨٠ .

(٣) الصيرفي ، ابن منجب أمين الدين : القانون في ديوان الرسائل، تحقيق : أيمن فؤاد السيد ، ط١، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص ٣٠ – ٣١ .

(٤) السبكي ، تاج الدين : معيد النعم ومبيد النقم ، تحقيق : محمد علي النجا، أبو زيد شلبي ، محمد أبو العيون ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٢٨ .

(٥) اليونيني : ذيل مرآة الزمان ، ١٧٣/١ .

مسميات صبت كلها في معنى واحد ، وقد عبر عنها أحياناً بالرقاع ، والإيصالات ، وتارة بالمربع (١) ، وأيضاً الاستيمار ، أو الصكوك (٢) ، أو التذاكير (٣) ، وحفظت في سجلات أو دفاتر بطلب الأموال والحساب بين أيدي الموظفين المسؤولين عن الحسابات المالية (٤). وغالباً ما كانت دفاتر الحسابات والأوراق المالية الرسمية تتضمن عبارة (حسب المرسوم الشريف) لإعطائها صفة رسمية ، ثم الإشارة إلى المصدر أو الجهة المسؤولة عن هذا الإيصال أو المربع ، وتكون في أوراق مربعة الشكل (٥).

والواضح أن الأهمية الكبرى لدفاتر الحسابات تكمن في تقدير مصروفات الدولة ونفقاتها ورسم للميزانية العامة ، وتحمل دفاتر الحسابات معلومات اقتصادية دلت على مدى قوة الدولة وضعفها وقتئذ حيث حملت هذه الأوراق بين طياتها مقادير الأموال التي أنفقتها الدولة وضختها في مرافقها ، وظهرت فائدة هذه الأوراق أيضاً في مراجعة أحوال الدواوين والجهات السلطانية والإقطاعات ، كما أفادت في الحد من التلاعب في الحسابات والأوراق المالية الذي قد يحدث ، إضافة إلى ذلك كان لهذه الأوراق أهميتها في معالجة أي ظروف طارئة ، من أجل ذلك عملت هذه الكشوفات المالية شهرياً عند الضرورة ، أو سنوياً كما جرت العادة (٦)، وتكمن قيمة الكشوفات المالية أيضاً باطلاعنا على ميزانية الدولة ومدى ما تملكه من ثروات، والوقوف على مقادير الأموال التي تضخها الدولة للإصلاحات والمنشآت وحجم تمويلها للتجارة ، وكذلك مقدار الدعم المادي الذي تقدمه للأجهزة المختلفة ، ففي عام ٧٥٠هـ / ١٣٤٨م رسم بكتابة أوراق بمتحصل الدولة ومصروفها، فبلغ المتحصل في السنة عشرة آلاف ألف درهم ، والمصروف أربعة عشر ألف ألف درهم وستمائة ألف درهم (٧).

وقد تعرض الصيارفة والجهابذة ومن يقوم مقامهم في عمل الحسابات المالية لنظام متابعة ومحاسبة دقيقة وشديدة من قبل المسؤولين في الدولة المملوكية ، وفرضت على من يتلاعب منهم عقوبات رادعة كما حدث مع الصاحب سعد الدين ماجد بن التاج إسحاق الصيرفي(٨) ، الذي كان على رأس نظر دواوين الشام ، تعرض للإهانة في سنة ٧٦٨هـ / ١٣٦٦م بسبب التلاعب في دفاتر الحسابات وتعرض لعقوبة شديدة (٩) ، وطلب منه نحو سبعمائة ألف درهم ، ورسم على جماعة من مباشريه وصيارفته وطلب منهم جامكية(١٠) سنة كاملة (١)، وفي عام ٩٢٠هـ / ١٥١٤م كثرت

---

(١) **الرقاع** : مأخوذة من رقعة القماش أو الورق ، و**المربع** نسبة إلى شكل الورقة التي تكون مربعة الشكل . انظر : العمري ، ابن فضل الله : التعريف بالمصطلح الشريف، الطبعة الأولى ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص ١٢٧ .

(٢) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ٢/ ٢٢٤ .

(٣) **تذاكير** : مفردها تذكرة ، وهي مكتوب يصدر عن السلطان إلى نوابه وموظفيه أخذت من معنى التذكير بتفاصيل ما يوكل إليهم ، ولتكون ورقة اعتماد يحاسبون عليها . انظر : دهمان : المرجع السابق ، ص٤٣ .

(٤) النابلسي ، عثمان بن إبراهيم : لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ص ٤٥ .

(٥) العمري : التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٢٧ .

(٦) المقريزي : السلوك ، ٤/ ٦٠ – ٦٢ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ١٨٩/١٠ .

(٧) المقريزي : السلوك ، ١٩/٤ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ١٠/ ١٩٢ .

(٨) سعد الدين ماجد بن التاج أبي إسحاق عبد الوهاب بن عبد الكريم ، توفي سنة ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م ، عن نيف وستين سنة . المقريزي : السلوك ،٤/ ٣٧٠ .

(٩) المقريزي : السلوك ، ٣/ ٩٢ .

(١٠) **الجوامك** : جمع جامكية وهي المرتبات المدفوعة لموظفين الدولة المملوكية مالية كانت أو عينية . انظر : دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ، ص ٥٦ .

المرافعات والشكاوى على جانبك[٢] ، وعزل بسبب ظلمه للناس وطلب السلطان الغوري منه الحساب وندب إلى حسابه المباشرين والصيارفة ودققوا عليه بالحساب بحسب ما ذكر ابن إياس بقوله : " وحاسبوه على الفتيل والنقير والقطمير والقليل والكثير ، حتى حاسبوه على ما كان يدخل إليه من الضيافات فقيل بقوا عليه ثلاثة وثلاثين ألف دينار " [٣].

صرف الرواتب : من المتعارف عليه عمل الصيارفة في قبض الأموال وصرفها ، لذا فقد عملوا في صرف الجوامك للموظفين بمختلف فئاتهم ، وباشروا عملهم وفقاً لنظام إداري ومالي دقيق ، ابتداءً من أمر السلطان بصرف الرواتب للناظر ، فيحرر بدوره ورقة مختصرة تسمى المثال (المثلات) [٤] ، ويشرف عليها من قبل السلطان وتحفظ في سجلات في الديوان ، ويتولى بعد ذلك الصيارفة تحرير مثالات جديدة عرفت بالمربعة أو المربع ، وهي أشبه بالصكوك تحتوي على ما يصرف للشخص من نقد أو عين ، ويتحرى الدقة في ذكر الرواتب حتى تحفظ حقوق جميع الأطراف ، وقد كان النظام المتبع في صرف الجوامك زمن المماليك عن طريق الحوالات المالية التي تم التعامل بها لسرعة قبولها وصرفها عند معظم الصيارفة الموجودين في مركز الدولة أو الصيارفة المتعاونين معها والمستقرين في حوانيتهم ، كما أن الحوالات المالية وسيلة جيدة لحفظ الأموال من الضياع أو السرقات ، خاصة أن بعض الأشخاص يقطعون مسافات طويلة لاستلام رواتبهم ، فكانت هذه الأوراق المختومة والمعتمدة في جميع أقاليم الدولة المملوكية هي الحل الأمثل لهم من أمثلة الصيارفة الذين أدوا دورهم وواجباتهم في صرف الرواتب وانتسبوا لعدد من الدواوين والأجهزة الحكومية ، داود بن إبراهيم الصيرفي الذي عمل صيرفياً في الديوان المفرد والدولة معاً ، ثم اقتصر عمله صيرفياً لصرف الرواتب فقط [٥]، وأيضاً العفيف الهبي اليماني ، الذي نشأ دكانياً ثم صيرفياً ، وتولى في سنة ٨٨٠هـ / ١٤٧٥م نظر الأوقاف مشاركاً ومباشراً لها [٦].

وليس بمستغرب أن نجد عدداً من اليهود والنصارى قد عملوا في مجال الإدارة المالية وصرف الرواتب، فقد وجد يهودي كان يعمل صيرفياً بالإصطبلات الشريفة [٧]. وذكرت وثائق دير سانت كاترين أن نصرانياً عمل صيرفياً في الجوالي [١].

---

(١) ابن قاضي شهبة ، تقي الدين : تاريخ ابن قاضي شهبة ، تحقيق عدنان درويش ، ط١ ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٩٤م ، ٣/٢/ ٢٩٣ .

(٢) **جانبك الاستّدار :** كان دوادار الأمير طراباي ، حتى عينه السلطان الغوري استداراً فتحكم فيها وأظهر الظلم والجور، انظر : ابن إياس : بدائع الزهور، ٤/ ٣٩٠ – ٣٩١ .

(٣) بدائع الزهور ، ٤/ ٣٨٠ ، ٣٩١ .

(٤) **المثال** : أو المثالات وهو أمر دون الفرمان والمنشور ، وكان المثال في العصر المملوكي أمراً يصدر عن ديوان الجيش بمنح إقطاع أو بتحويله أو لصرف الرواتب والاستحقاقات العينية والنقدية . انظر : دهمان : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٥) **داود بن إبراهيم الصيرفي** : توفي في سنة ٨٥٣هـ / ١٤٤٩م . انظر : السخاوي : الضوء اللامع ، ٣/٢/ ٢١٠ ؛ التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ط١ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ص ٢٨٠ .

(٦) **العفيف الهبي اليماني** : توفي في سنة ٨٨٧هـ / ١٤٨٢م . انظر : السخاوي : المصدر نفسه ، ٣/٥/ ٦٩ .

(٧) الوقاد، محاسن محمد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة (٦٤٨ -٩٢٣هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ١٢٤ .

المصادرات المالية : لقد جرت العادة الاعتماد على المصادرات المالية لموظفي الدولة وأصحاب الجاه والنفوذ ، وكذلك الحال في الدولة المملوكية التي صادرت أموالاً وأملاكاً لكثير من رجالها وموظفيها ، واعتبرت هذا الأمر مورداً مالياً جيداً لها ، بسبب الأموال الوفيرة التي جنتها من ذلك [٢]. لاسيما وأن هؤلاء الأمراء والموظفين سعوا إلى جمع الأموال خوفاً من عدم استمرارهم في مناصبهم لفترة طويلة ، فاجتمع بذلك لهم ثروات ضخمة، وقد حدث أحياناً أن ساعد المباشرين لتحصيل الأموال الصيرفيُّ العاملُ لدى الأمير أو الرجل الذي احتيط على أمواله إما لوفاته أو عزله ، لاسيما وأنه راج اتخاذ الأمراء وأصحاب الأموال صيارفة خاصين لحفظ أموالهم وإدارة ممتلكاتهم وحصر حساباتهم ، فقد طلب من مملوك الأمير فخر الدين ناظر الجيش أيام السلطان الناصر محمد ، ويدعى لؤلؤ ، وكان صيرفياً له وكاتباً لحساباته بحصر جميع أمواله وأملاكه في أوراق وقوائم مالية في مهلة ثلاثة أيام ، فأحصاها وأحضرها فكانت جملة كثيرة حتى إن السلطان عجب منها ، وأمر نوابه في الشام بالحوطة على جميع ذلك ، وحصل من تركته شيئاً كثيراً وصل إلى أكثر من ألف ألف درهم [٣].

جباية الضرائب : تطورت علاقة الصيارفة والجهابذة بالدولة المملوكية في عدة مجالات أخرى ، وكانت جباية الضرائب وضمانها من أهم صور التعاون المشترك وأوسعها ، إذ لطالما اعتبرت الضرائب من موارد الدولة منذ عصور إسلامية مضت [٤] ، ولاسيما عصر المماليك ، واتخذت شكلاً جديداً واستحدث فيها أمورٌ لم تكن موجودة قبلهم[٥].

وجراء ذلك فرضت الدولة المملوكية على الناس رسوماً إضافية فوق الضرائب لعمال الدواوين المسؤولين عن جباية الضرائب كحق الجهبذ والشادين ، فوصل حق الجهبذ مثلاً في سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م إلى درهمين من أصل مائة درهم (٢٪) ، وهو المقدار المتعارف عليه كنسبة عمولة ثابتة للصيارفة والجهابذة التي قدرت باثنين بالمائة إلى ثلاثة بالمائة (٢ ـ ٣٪) [٦]. فقد ذكر ابن تغري بردي إن الصيرفي يأخذ عن كل مائة درهم ثلاثة دراهم [٧].

---

(١) **الجوالي :** ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم في كل سنة . انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ، ٥٣٠/٣ ؛ وثيقة رقم (٢٥٤) من وثائق دير سانت كاترين . انظر : قاسم ، عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص ٨٦ .

(٢) هناك من أجاز أموال المصادرات واعتبرها حقاً مشروعاً للسلطان والدولة ، حيث ذكر الطرسوسي : " أن وجه أخذ المصادرات أن يكون قد أخذ المال من الناس بجاه الولاية كولاية النواب والولاة والقضاة وأرباب المناصب ، إذ لولا المناصب لما حصلت ، ويدخل في هذا هدية الناس للولاة والقضاة والنواب ، فيجوز للسلطان أن يأخذ ذلك المال ويضعه في بيت المال " . انظر : الطرسوسي ، نجم الدين : تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك ، تحقيق : رضوان السيد ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م ، ص ١١١ .

(٣) اليوسفي : نزهة الناظر ، ص ٤٤٧ – ٤٤٨ .

(٤) ابن خلدون ، عبد الرحمن : مقدمة ابن خلدون ، تحقيق حجر عاصي ، ط٦، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1988م ، ص ١٨١ ؛ ابن تغري بردي : حوادث الدهور ، ١/ ٩٦.

(٥) قاسم ، عبده قاسم : أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك ، ط١، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، ص ٤١ .

(٦) المقريزي : السلوك ، ٦/ ٥٥ ؛ النبراوي : أسعار السلع ، ص ٨٥ ؛ لابيدوس : مدن الشام ، ص ١٩١ .

(٧) النجوم الزاهرة ، ١٢/ ٢٤٨ .



ومن أمثلة الصيارفة والجهابذة الذين اشتهروا بجباية الضرائب شمس الدين الآدمي كان شاهداً ومن ثم أصبح كاتباً للضرائب بدمشق [١]. وأيضاً إبراهيم بن موسى الصيرفي أحد الكتاب في الدواوين وعمل في جباية الضرائب ، وتعرض للعقوبة في أكثر من مرة حتى قطعت يده [٢] ، وكذلك أحمد بن صدقة الصيرفي ، كان في أول أمره في ثروة وانحط إلى غاية حتى صار يخالط أولي المكس بالشيء اليسير مع اشتغاله بالصيرفة [٣].

أما النظام الثاني الذي اعتمدت عليه الدولة المملوكية في جباية الضرائب والأموال فقد كانت بواسطة الضمان ، وكان للصيارفة والجهابذة دور مؤثر في هذا النظام حيث كان يطرح مبلغ الضمان في مزاد علني للمزايدة من قبل الضمان على مبلغ ترتضيه الدولة المملوكية ، وتكلف من يقدم لها مبلغاً كبيراً من المال بمهمة جمع الضرائب لفترة محدودة [٤] ومن المتعارف عليه أن تكون الجهات التي يقطنها أهل الذمة مضمنة على أربابها من أهل الذمة ، وكان الضامن من النصارى واليهود يتعهد بدفع الخراج والجزية عن أهل ملتهم [٥]. ففي إحدى الوثائق المملوكية وردت أسماء دافعي الخراج المفروض على اليهود ، وذكر فيها أبو الكبير الصيرفي، وقد قرر عليه حينها جباية قريتين ، ويبدو أنه كان ضامناً لهما ، وكذلك شخص آخر يدعى أبو موسى هارون الجهبذ كان مقرراً عليه ربع دينار قسط الخراج المفروض عليه .

جمارك الموانئ : أما علاقة موانئ مصر والشام بنشاط الصيارفة والجهابذة ، فقد تمثلت في مجالات عدة من أبرزها العمل في تحصيل عشور التجارة [٦] في الموانئ الرئيسة المستقبلة للتجار وبضائعهم سواء في مصر أو الشام ، والتي تراوحت ما بين عشرة إلى خمسة وعشرين بالمائة (١٠ - ٢٥٪) [٧] ، فقد كانت هذه النقاط مخازن ومتاجر ووكالات واسعة ، كما كان رجال السلطة المملوكية وعمال الجمارك دائمين فيها لتحصيل الرسوم المستحقة على التجار، وعين لكل ميناء ناظراً وشاداً وموظفين ، فيهم صيرفي وشاهد [٨]، ولم يكن مسموحاً للتجار بدخول المدينة إلا بعد الإفصاح عن مقدار نقودهم وأنواعها ، سواء كانت ذهباً أم فضة ، وهذا النظام لا يزال معمولاً به اليوم في معظم دول العالم .

لم يكن للتجار الأجانب دراية كاملة بالأنظمة المملوكية المعمول بها في الموانئ ، فقد اعتمد غالبية التجار الأجانب على وكلاء اختاروهم من بين صيارفة وجهابذة خبيرين في شؤون التجارة والأنظمة المالية وأسعار النقود المطلوبة

([١]) **شمس الدين الآدمي** : قاضي القضاة بدمشق في سنة ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م . انظر : ابن حجر : إنباء الغمر ، ٢٤١/١ .
([٢]) السخاوي : الضوء اللامع ، ١٧٩/١/١ .
([٣]) **أحمد بن صدقة الصيرفي** : توفي في سنة ٨٩٢هـ / ١٤٨٦م ، أنظر : السخاوي : المصدر السابق ، ١/١/ ١٩٥ .
([٤]) نجيب ، عامر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي ، ط١، دار الشروق للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣م ، ص ٣٢١ .
([٥]) القلقشندي : صبح الأعشى ، ٥٣٠/٣ – ٥٣١ ؛ قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٦٨ – ٧١ ؛ غوانمة ، يوسف : تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي ، ط١ ، دار الحياة ، عمان ، ١٩٨٢م ، ص ١٠٣ – ١٠٤ .
([٦]) **عشور التجارة** : أموال مقررة على بضائع التجار التي يجلبونها من بلادهم إلى بلاد الإسلام . انظر : ابن مماتي ، الأسعد: قوانين الدواوين ، تحقيق : عزيز سوريال عطية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ٣٢٦ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ، ٣/ ٥٣١ .
([7])Wansburgh, J. A. : Venice and Florence in Mamluk Commercial Privileges, Bosas , 1905 , pp. 483 – 495 .
([٨]) المقريزي : السلوك ، ٧/ ١١١ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ١٤/ ٢٧١ .

في مهمة التخليص الجمركي [١] ، وكان من مهام الجهبذ الإشراف على تطبيق التعريفات الجمركية على كل بضاعة ، وأن يدون في سجلات ذات قيد مزدوج [٢] المبالغ التي كان يدين بها التجار لديوان الخمس من جهة ، والتي يدين بها الديوان للتجار من جهة أخرى ، بصفته مشترياً أو سمساراً [٣] ، وقد درج كثير من الموظفين وخاصة الصيارفة والجهابذة الملتحقين بالموانئ على تقديم التسهيلات المصرفية لبعض التجار بعمولة معينة متفق عليها فيما بينهم ، خارجة عن إطار عملهم كموظفين في الديوان [٤].

عرفت الموانئ عدداً من الصيارفة الذين عملوا فيها موظفين رسميين للدولة المملوكية في صرف العملات وتبديلها ، حتى توسعت دائرة أعمال بعضهم بفضل براعتهم في الحسابات المالية ، وقوة شخصيتهم ، حتى وصلوا إلى منصب نظر ديوان الجمارك مثل تاج الدين عبد الرزاق بن أبي الفرج الأرمني الذي كان صيرفياً بقطيا ، ثم ناظراً بها حتى أصبح والياً عليها في سنة ٧٩٨هـ / ١٣٩٥م وضمن مكوسها في كل شهر بمائة ألف وخمسين الف درهم قيمتها آنذاك ستة آلاف دينار [٥]. وأيضاً ابنه عبد الغني الذي خلفه حتى صار عاملاً وترقى وأصبح مستوفياً ثم ولي نظر قطيا [٦].

وأيضاً كان سعد الدين ابن المرة في بداياته صيرفياً ، ثم خدم في جهات سلطانية ، وولي نظر الديوان المفرد أيام سلطنة الأشرف برسباي ، ثم ولي نظر جدة ، وحصل منها ثروة ومكانة مرموقة ، وكان دقيقاً في تحصيل مكوسها ، لخبرته السابقة كمحصل للمكوس في ميناء طرابلس [٧]. وأيضاً كان محمد بن أبي الخير ، ناظراً للمكوس في ميناء الطور ، ثم انتقل إلى جدة وعمل صيرفياً بها في سنة ٨٩٣هـ / ١٤٨٧م ، ثم أصبح ناظر المكوس بها في سنة ٨٩٤هـ / ١٤٨٨م [٨].

علاقة الصيارفة والجهابذة بدور الضرب : أدت دور الضرب دائماً خدمات جليلة لا تقل شأناً عما تؤديه مصارف إصدار النقود ومؤسسات النقد في عصرنا الحاضر ، فقد كانت تضرب الكميات اللازمة من السكة الجارية في التعامل واللازمة لتنشيط التجارة وفق حاجة الدولة والأسواق ، بل كانت تتدخل إذا دعت الضرورة لتثبيت أسعار العملات تحسباً لتعاظم الأزمات المالية ، وفضلاً عن ذلك فقد كانت دور الضرب المملوكية مورداً مهماً من موارد الدولة

---

(١) هايد : تاريخ التجارة في الشرق ، ٣/ ٣٢٤ .

(٢) كانت هذه التعريفات الجمركية بيانات لازمة تكتب قبل دفع الرسوم الجمركية ، وتكتب في سجلات متطابقة بغرض الحرص على هذه المعلومات منعاً للخطأ . انظر : ماجد، عبدالمنعم : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر – دراسة شاملة للبلاط ورسومه ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ١/ ٧٤ ؛ فهمي: طرق التجارة ، ص ٣١٦ ، ٣٤١ .

(٣) هايد : المرجع نفسه ، ٣/ ٣٢٩ .

(٤) الخادم : الشرق الإسلامي ، ص ٢٣٥ .

(٥) انظر : المقريزي : السلوك ، ٣٨٤/٥ ؛ ابن حجر : إنباء الغمر ، ٣/ ٢٨٦ ؛ الصيرفي ، علي بن داود : نزهة النفوس والأبدان في تاريخ الزمان ، تحقيق : حسن حبشي ، ط١، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ١/ ٤٢٥ ؛ السخاوي : الضوء اللامع ، ٢٤٨/٤/٢ – ٢٥١.

(٦) تولى ولاية قطيا سنة ٨٠١هـ / ١٣٩٨م . انظر : المقريزي : السلوك ، ٥/ ٤٣٣ ؛ ابن حجر : إنباء ، ٤/ ١٢ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ١٢/ ١٧١ ؛ الصيرفي : نزهة ،١/ ٤٨٥ ؛ السخاوي : الضوء، ٢/٤/ ٢٤٨ – ٢٥١ ؛ ابن إياس : بدائع الزهور ٥١٦/١ .

(٧) **سعد الدين ابن المرة :** توفي سنة ٨٤٤هـ / ١٤٤٠م . انظر : المقريزي : السلوك ، ٧/ ٤٧٨ ؛ ابن تغري بردي : النجوم ، ١٥/ ٤٨٤ ؛ السخاوي : الضوء ، ١/١/ ١٨٤ – ١٨٥ .

(٨) السخاوي : نفسه ، ٧/٤/ ٢٣٨ .

المالية ، لأنها سكت ما قدمه الأفراد أو من مثلهم من الصيارفة أو الجهابذة الذين جلبوا لها سبائك ذهب أو فضة تطابق الوزن المعدني المقرر قانوناً ، نظير رسوم لا تتجاوز نفقات القيام بهذه العملية ، إلى جانب قيامها بضرب عملات لحساب الدولة المملوكية [1].

لقد كان هناك ارتباط بين دور الضرب المملوكية وعمل الجهابذة والصيارفة ، وذلك لاشتغالهما بالمعادن ، حيث دار عمل كليهما حول المعادن ، وطرق سكها ، وتحديد وزنها ، وضبط عيارها ، والإعلان عن سعر صرفها ، ثم طرحها للتداول في الأسواق ، ورغم أن كثيراً من المصادر المملوكية لم تحدد طبيعة الترابط بين الطرفين ، ولم توضح دور الصيارفة والجهابذة في تعاملاتهم مع دور الضرب المملوكية بدقة، إلا أننا استطعنا من خلال دراستنا أن نحدد نوعية هذه العلاقات والصلاحيات الممنوحة للصيارفة والجهابذة داخل دور الضرب وخارجها ، فنرى أن علاقة الصيارفة والجهابذة بدور الضرب كانت على وجهين ، إما أن يكون الصيارفة والجهابذة عاملين داخل منظومة دار الضرب ، وموظفين رسميين في الدولة المملوكية ويتقاضون أجراً رسمياً ثابتاً ، والبعض الآخرعملوا كمتعاونين مع دور الضرب برسوم معينة تدفع لهم نظير خدماتهم ، وكان هذا التعاون يتوقف على نوعية الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمونها لدور الضرب .

أما الفئة الأولى فمن المعروف أن العمل في دور الضرب تطلب خبرة وعلم بطبيعة المعادن وتكوينها ، لذلك استقطبت دور الضرب المملوكية العناصر التي توافر فيها العلم والدراية الكاملة بالمعادن وأنواعها ، والعلم بالمواد الكيميائية التي يمكن إضافتها لتنقية المعادن وتصفيتها ، حيث إن المعادن المجلوبة المستخدمة في سك العملات عادة ما تكون مختلطة بمعادن أو شوائب أخرى ، وعند وصولها إلى دور الضرب يقوم العاملون باستخلاص هذه المعادن وتنقيتها [2].

ومن ثم حرصت دور الضرب على توظيف الأيدي الدقيقة الخبيرة بتحديد الوزن والعيار المطلوبين ، وأيضاً من لديهم الخبرة والكفاءة المهنية العالية المطلوبة في سك النقود ونقشها ، وكذلك من لديهم الخبرة العملية والحسابية لتقييم قيمتها النقدية والشرائية ، حين طرحها في الأسواق ، وهذه الخبرات والمعارف قد توافرت في عدد من الصيارفة والجهابذة الذين وجدوا في دور الضرب مجالاً خصباً وميسراً لممارسة أعمالهم ، حيث تنوعت الأعمال والمهام المنوطة بهم وتفاوتت داخل دور الضرب ، فمنهم من كان ناظراً لها ، ومنهم من كان عاملاً بها[3].

---

(1) ابن بعرة ، منصور الذهبي: كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، تحقيق: عبد الرحمن فهمي ، ط١ ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٦م ، ص ١ – ٢٩ .

(2) كان من أهم الطرق المتبعة في دور الضرب لتنقية المعادن وتصفيتها منذ أمد بعيد هي طريقة التعليق المعتمدة على عملية صهر المعادن بدرجة حرارة عالية تتناسب مع طبيعة كل معدن ، وتمر المعادن الخام من الذهب والفضة والنحاس بمراحل عدة داخل دور الضرب حتى تسك نقوداً جاهزة للتداول ، ابتداءً من تصفية المعادن وتنقيتها ، ومن ثم مرحلة اختبار الوزن وضبط العيار اللازم ، ومن ثم ختمها في قوالب محفورة تحوي النقوش والرسمات والكتابات ، وتختم من الوجهين للدلالة على شرعيتها ورسميتها ، لتأخذ طريقها للتداول والتبادل النقدي في الأسواق وللمزيد في هذا الموضوع ، انظر : ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٣١ – ٣٣٢ ؛ ابن بعرة : كشف الأسرار العلمية ، ص ١٦ – ٢٨ ، ٥٢ – ٥٧ ؛ الحكيم : الدوحة المشتبكة ، ص ٤١ – ٥٨ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ، ج٣ ، ص ٤٦١ .

(3) أبو الحسن الحكيم : الدوحة المشتبكة ، ص ٦٩ .

وقد كان هناك فئة منهم عملوا مع دور الضرب متعاونين ، وليس بصفة رسمية ، برسوم مالية معينة متفق عليها بين الطرفين ، نظير أي خدمة يقدمونها لدور الضرب ، فقد كان لنقد المعادن الذي عانت منه الدولة المملوكية أثره في بروز عدد من الصيارفة والجهابذة والصاغة الذين توافرت لديهم كميات من المعادن ، إما المخزونة لديهم أو المجلوبة من الخارج أو المتحصلة من عمليات الصرف وشراء المعادن ، فكانوا يبيعون هذه المعادن على دور الضرب ، أو يسكونها خفية وبدون موافقة الجهات الرسمية ، فما كان من الدولة للحد من عملهم إلا أن استعانت بهم في جلب المعادن بعمولة جيدة صرفت لهم [١].

على حين كان تعاون الصيارفة والجهابذة الأبرز مع دور الضرب في مجال طرح العملات المسكوكة حديثاً في الأسواق وسحب العملات القديمة والرديئة عن طريق شرائها من الناس بقيمة اسمية بإيصالات أو نقود عادلت قيمة ما اشتروه منهم اسمياً ، وكان عمل الصيارفة مبادلة مقادير العملة بعد تلقي أوامر من الدولة بسحب العملة الرديئة واسمها " العتق " من التعامل ، وطرح عملة جديدة عرفت " بالجدد " بدلاً منها، ويظهر أنه كان في أيام المماليك نظام مصرفي دقيق ، حيث عرفت كلمة حوالة تصرف من قبل الدولة وتقبض من الصيارفة [٢]. وعموماً فقد حقق الصيارفة أرباحاً من هذه العملية ، حيث إن الفارق بين العملتين كان يذهب إلى جيب الصيرفي [٣].

شكل هؤلاء الصيارفة والجهابذة الواسطة بين الناس ودور الضرب وفق آلية منظمة ضمنت حفظ حقوق جميع الأطراف ابتداءً من إنزال النقود من دار الضرب على الصيارفة والجهابذة المتعاونين الذين غالباً ما تمركزوا حول القلعة أو في حوانيتهم داخل الأسواق [٤] ، إما بدفع مبلغ ضخم دفعة واحدة كغطاء مالي لسد حاجات الناس والأسواق لفترة من الزمن ، أو على هيئة دفعات متفاوتة تطرح في الأسواق تدريجياً تستغرق عدة أشهر لضبط أحوال الأسواق وضمان عدم انحطاط سعر صرف العملات [٥]، كما كان للصيارفة دور في البحث عن نقود قديمة داخل مصر والشام من أجل تمويل دور الضرب الخاوية أحياناً ، كما حدث في سنة ٨١٤هـ / ١٤١١م حيث ختم ابن الطبلاوي وعبد الرحمن بن فيروز الصيرفي[٦] وبعض العمال المساعدين على مخازن القاهرة التي سمعوا أن فيها فلوساً لنقصها الشديد وحاجة دور الضرب لها ، فأخذوا ما بها من فلوس وعوضوا أصحابها ذهباً ناصرياً (نسبة للسلطان الناصر فرج بن برقوق) ، بدلاً من الفلوس [٧].

---

(١) كشف الأسرار العلمية ، ص ٣٢ .
(٢) ماجد : نظم دولة المماليك ورسومهم ، ج١ ، ص ٨٥ .
(٣) المقريزي : السلوك ، ٧/ ١٣١ ، ١٣٦ ؛ ابن حجر : إنباء ، ٨/ ٩٤ – ٩٥ ؛ ابن تغري بردي : النجوم ، ١٤/ ٢٨٣ – ٢٨٤ .
(٤) المقريزي : السلوك ، ٦/ ٤٦٣ .
(٥) النويري : نهاية الإرب ، ٣٣/١٥/ ٥١ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية ،١٤ / ١١٢ ؛ المقريزي : السلوك ، ٣/ ٧١ ؛ ابن تغري بردي : النجوم ، ٩/ ٧٧ – ٧٨ .
(٦) **عبد الرحمن بن فيروز الصيرفي :** كان الصيرفي الخاص لجمال الدين الاستدار ، للمزيد انظر : ابن تغري بردي : النجوم ، ١٣/ ٩٣ – ٩٤ .
(٧) المقريزي : السلوك ، ٦/ ٢٩٤ .

عملت الدولة المملوكية على تنظيم عملية المتاجرة بالمعادن عن طريق فرض رسوم مالية على التجار الموردين لهذه المعادن ، قدرت باثنين في المائة (٢٪) من مجموع ما يحمله التاجر من عملات نقدية من الذهب أو الفضة . ومن الملاحظ أن هذه الضرائب اختلفت مقاديرها من وقت لآخر إذ لم يكن هناك قواعد ثابتة تحكمها، بل ترك تقديرها لسياسة السلاطين [١]، وقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة طريقة عمل الموردين من بعض الجهابذة مع دور الضرب ، حيث كانوا يأخذون الذهب بقيم مختلفة ، ويجمعون كل أنواع الذهب المجلوب في دار الضرب ، ويحمى عليها بالنار فينقص من قيمته قليلاً ، لتفاوت وزن الذهب المجلوب وقيمه وأنواعه بحوالي عشرة بالمائة (١٠٪) ، بالتالي يبقى ربح الصيارفة والجهابذة الموردين في كل ألف دينار مائة دينار [٢] ولقد تبوأت البندقية مركز الصدارة في إمداد المماليك بكثير من احتياجاتهم المعدنية ، وكانت الوسيط بين إنتاج مصادر المعادن والسلطة الحاكمة في مصر والشام [٣].

وهكذا فإن الدولة المملوكية استعانت بالخبراء الماليين من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية باعتبارها الراعية للتجارة الدولية في العصور الوسطى ، فقد وجد عدد من الجهابذة والصيارفة أماكن لهم في السلم الوظيفي الإداري والمالي ، أفادوا الدولة واستفادوا وأثروا نظير خدماتهم المصرفية المتنوعة .

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق أن مهنتي الصيرفة والجهبذة أخذت شكلاً جديداً ومغايراً عما كانت عليه سابقاً ، فقد واكبت الانفتاح الحضاري والاقتصادي الذي كان أحد أبرز سمات الدولة المملوكية ، ولم يكن بمقدور الصيارفة والجهابذة النجاح في إدارة الأموال المالية والتجارية ، لولا مساعدة ودعم عدة مهن ووظائف مكملة لهم، أثرت وتأثرت بهم ، وقد أتاحت الدولة المملوكية الفرصة لهم لمزاولة أعمالهم بكل يسر وسهولة في المدن والموانئ ، وأنشأت لهم الأسواق الخاصة والتي عدت من أرقى الأسواق وأجملها ، ومكنت الدولة عدداً من الجهابذة بناء الخانات والوكالات والفنادق ، وخولت لهم الصلاحيات الكاملة في ممارسة أعمالهم المصرفية في هذه البيوت المالية التي كان لها دور بارز وخطير في ازدهار الحياة الاقتصادية في مصر والشام زمن المماليك.

النتائج والتوصيات:

من خلال البحث يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

(١) النجيدي : النظام النقدي المملوكي ، ص ١٢٢ – ١٢٣ .
(٢) النابلسي : لمع القوانين، ص ٥٣ – ٥٤ .
(٣) النجيدي :النظام النقدي، ص ١٢٤ ؛ هايد : تاريخ التجارة في الشرق ، ٣/ ٣٣٨ ؛ إلياهو، آشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ترجمة : عبد الهادي عبله ، مراجعة : أحمد غسان سبانو ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٥م ، ص ٤٢٠ ؛ وأيضاً :
Wansburgh : Venice and Florence , pp. 487 – 491 .

- عرض على بساط البحث كثيرمن القضايا المتعلقة بالصيارفة والجهابذة ودورهم في الحياة الاقتصادية في مصر والشام في العصر المملوكي ، لعل أبرزها الغموض الذي اكتنف مفهوم الجهبذ وتم تحديد دوره في بلورة النظام المصرفي زمن المماليك.
- التوصل الى حقيقة دقيقة تتعلق بأهل الذمة الذين تمتعوا بقدر كبير من الحرية والاحترام ، فقد منحتهم الدولة المملوكية صلاحيات واسعة في عدة مجالات في الدولة.
- اتضح من خلال البحث اعتماد الدولة المملوكية في نظامها النقدي على معدن الذهب كنقد رئيسي ، واعتمد على الفضة كغطاء نقدي بديل عن الذهب الذي شح وجوده مع مرور الزمن ، مما إلى استخدام الفلوس النحاسية ، سرعان ما أصبحت هي النقد الرسمي للدولة المملوكية ، برز معه ظاهرة التضخم النقدي الذي قاد اقتصاد الدولة إلى الانهيار.
- استعرض البحث بلورة النظام المصرفي من خلال تبادل صيارفة مصر والشام وصيارفة اوروبا الخبرات ، مما ساهم في تطور النظام المصرفي في العالم ونموه ، حتى وصل إلى شكله الحالي.
- أبرز البحث نشاط المسلمين التجاري في العصور الوسطى ، حيث أصبحت التجارة مظهراً من مظاهر أبهة المسلمين وسيادتهم ، وبذلك أضمحلت المكانة العالمية للتجار اليهود ، الذين طالما اعتبروا من قرون طويلة تجاراً وصيارفة عالميين من الدرجة الأولى.
- خلص البحث إلى أستخدام الأوراق المالية كان رائجاً بين الصيارفة والجهابذة ومن يتعامل معهم ، واستعيض بها عن النقود المعدنية ، حتى عرفت "بالنقود النائبة"، وقد تميزت بأنها استندت إلى غطاء مالي حقيقي من المعادن ، وشكلت هذة الاوراق اللبنة الاولى لما عرف لاحقاً بالأوراق البنكية والشهادات الائتمانية.
- أكد البحث فكرة سعي الدولة المملوكية إلى منح بعض المناصب الإدارية والمالية لمن لديهم الخبرة المالية والتجارية ، وممن أشتهر بالدقة في عمل الحسابات المالية من صيارفة وكتاب ماليين وتجار نقد ، حيث اتفقت مصالح الدولة المملوكية الاقتصادية مع تطلعات هؤلاء الجهابذة الماليين.

بناء على النتائج السابقة يقدم البحث التوصيات التالية:

- حث الباحثين على إعمال الدراسة والنقد في التراث الاسلامي والعالمي ، وإحياء الدراسات الاقتصادية التاريخية ، وضرورة ربطها بالحاضر.
- زيادة الوعي بأهمية معدن الذهب، الذي يعد منذ زمن وحتى يومنا هذا أحد الأصول الدولية القيمة التي تحمي من انخفاض العملات ، وهو الاقتصاد الحقيقي وخط الدفاع القوي في مواجهة الازمات في كل مكان وزمان.

المصادر و المراجع :

١. ابن الأثير ، أبو الحسن على : ***الكامل في التاريخ*** ، ط١، ١٢ جزء ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٢. ابن الأخوة ، محمد بن محمد : ***معالم القربة في أحكام الحسبة*** ، تحقيق : محمد شعبان ، صديق أحمد المطيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

٣. إلياهو، آشتور : ***التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى*** ، ترجمة : عبد الهادي عبله ، مراجعة : أحمد غسان سبانو ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٥م .

٤. ابن إياس ، أبو البركات محمد بن أحمد : ***بدائع الزهور في وقائع الدهور*** ، تحقيق محمد مصطفى ، ٥ أجزاء ، مركز تحقيق التراث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٠م.

٥. ابن بطوطة ، أبو عبد الله محمد : ***تحفه النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار (رحلة ابن بطوطة)*** ، ط٢، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٤م .

٦. ابن بعرة ، منصور الذهبي : ***كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية*** ، تحقيق: عبد الرحمن فهمي ، ط١، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٦م .

٧. ابن تغري بردى ، جمال الدين : ***النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*** ، ط١ ، ١٦ جزء، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

٨. ابن تغري بردي ، ***الدليل الشافي على المنهل الصافي*** ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، ط٢، ٢جزء، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٩. ابن حجر ، شهاب الدين : ***الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*** ، الطبعة الأولى ، أربعة أجزاء ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٣ .

١٠. ابن حجر: ***إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ*** ، تحقيق : محمد علي العباسي ، ط٢، ٩ أجزاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦م .

١١. الحكيم ، أبي الحسن : ***الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة*** ، تحقيق : حسين مؤنس ، ط١، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

١٢. الحمداني ، خالد إسماعيل : ***الأثر الاقتصادي للصيرفة والصيارفة في الدولة العربية الإسلامية*** ، *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية* ، العدد ٢٠ ، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١م .

١٣. الخادم ، سمير علي: ***الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط ١٤٥٠ ـ ١٥١٧ م*** ، ط١ ، دار الريحاني ، بيروت ، ١٩٨٩م .

١٤. ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد : ***مقدمة ابن خلدون*** ، تحقيق حجر عاصي ، ط٦، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٨م .

١٥. الدمشقي ، أبو الفضل : ***الإشارة إلى محاسن التجارة (ومعرفة جيد الأعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها)*** ، ط٣ ، مطبعة المؤيد ، ١٣١٨هـ .

١٦. دهمان ، محمد أحمد : ***معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي*** ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٠م .

١٧. الدوري ، عبدالعزيز: ***تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري*** ، الطبعة الثانية ، دار المشرق ، بيروت، ١٩٧٤م .

١٨. الذهبي ، شمس الدين محمد : ***العبر في خبر من غبر*** ، تحقيق : محمد السيد بسيوني ، ط١ ، أربعة أجزاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥م .

١٩. ابن الرفعة ، أبو العباس : ***الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان*** ، تحقيق : مازن الحلبي ، ط١ ، مطبعة بيطار وجوهر، دمشق ، ١٩٩٠م .

٢٠. الزبيدي ، محمد مرتضى : ***تاج العروس من جواهر القاموس*** ، ط١ ، ٤٠ مجلد ، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

٢١. الزرقاني ، أبو عبد الله محمد : ***شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك*** ، ط١، ١٤ جزءً ، مكتبة الثقافة الدينية ، ٢٠٠٣م .

٢٢. الزهراني ، ضيف الله : ***زيف النقود الإسلامية منذ صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي*** ، ط١ ، ١٩٩٣م.

٢٣. أبو زيد ، رشدي شحاتة : ***شركة المضاربة في ضوء أحكام الاقتصاد الإسلامي*** ، ط١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، ٢٠٠٨م .

٢٤. السبكي ، تاج الدين : ***معيد النعم ومبيد النقم*** ، تحقيق : محمد علي النجا، أبو زيد شلبي ، محمد أبو العيون ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٢٥. السخاوي ، شمس الدين : ***الضوء اللامع لأهل القرن التاسع***، ط١، ستة مجلدات ، ١٢ جزءً ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

٢٦. السخاوي : ***التبر المسبوك في ذيل السلوك*** ، ط١ ، ٢ جزء، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

٢٧. السيوطي ، جلال الدين : ***قطع المجادلة عند تغيير المعاملة*** ، تحقيق: محمد بن علي الحريري ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

٢٨. الصيرفي ، علي بن داود : ***نزهة النفوس والأبدان في تاريخ الزمان*** ، تحقيق : حسن حبشي ، ط١ ،٢جزء، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

٢٩. الصيرفي ، ابن منجب ، أمين الدين أبو القاسم : ***القانون في ديوان الرسائل***، تحقيق : أيمن فؤاد السيد ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

٣٠. الطرسوسي ، نجم الدين إبراهيم : ***تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك*** ، تحقيق : رضوان السيد ، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢م .

٣١. عبد الرازق ، أحمد : ***البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة)*** ، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٣٢. علي ، السيد علي : ***العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين*** ، ط١ ، عين للدراسات والبحوث ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٣٣. ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي: ***شذرات الذهب في أخبار من ذهب***، ط٢ ، ٨ أجزاء ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٧٩م .

٣٤. العمري ، ابن فضل الله : ***التعريف بالمصطلح الشريف***، ط١ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .

٣٥. العيني ، بدر الدين : ***عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان*** ، تحقيق : محمد محمد أمين ، ط١ ، ٤ أجزاء ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .

٣٦. غوانمة ، يوسف : ***تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي*** ، ط١ ، دار الحياة ، عمان ، ١٩٨٢م .

٣٧. فهمي ، سامح عبد الرحمن : ***القيم النقدية في الوثائق المملوكية (عصر المماليك البحرية)***، ط١، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٩٨٤م .

٣٨. فهمي ، عـبد الرحـــمن محمد : ***النقود العربية ماضيها وحاضرها*** ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة.

٣٩. فهمي ، نعيم زكي : ***طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)***، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

٤٠. الفوزان ، صالح بن عبد الله : ***الملخص الفقهي (قسم المعاملات وغيرها)*** ، ط٢ ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ١٤٢٧هـ .

٤١. الفيروز آبادي ، مجد الدين : ***القاموس المحيط*** ، تحقيق مكتب التراث بمؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٩م.

٤٢. قاسم ،عبده قاسم : ***أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك*** ، ط١ مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

٤٣. قاسم : ***أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى*** ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٤٤. ابن قاضي شهبة ، تقي الدين : ***تاريخ ابن قاضي شهبة*** ، تحقيق عدنان درويش ، ط١ ، ٣ أجزاء ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٩٤م.

٤٥. القلقشندى ، أحمد بن علي : ***صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*** ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، ط١، ١٤ جزء، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٤٦. ابن كثير ، عماد الدين : ***البداية والنهاية*** ، ط٣، ١٤جزء ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٨٠م .

٤٧. الكتبي ، صلاح الدين : ***فوات الوفيات والذيل عليها*** ، تحقيق : إحسان عباس ، ط١ ، ٥ أجزاء ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣م .

٤٨. لابيدوس ، إيرا مارفين : ***مدن الشام في العصر المملوكي*** ، ط١ ، ترجمة : سهيل زكار ، دار حسان ، دمشق ، ١٩٨٥م .

٤٩. لين بول ، ستانلي : ***سيرة القاهرة*** ، ترجمة : حسن إبراهيم ، على إبراهيم ، إدوارد حكيم ، ط٤ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

٥٠. ماجد ، عبد المنعم : **نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر (دراسة شاملة للبلاط ورسومه)،** ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٥١. الماوردي ، أبو الحسن على : ***الأحكام السلطانية*** ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، دار الاعتصام .

٥٢. المقريزي ، تقي الدين : ***السلوك لمعرفة دول الملوك*** ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، ٨ أجزاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٥٣. المقريزي : ***المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)*** ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة .

٥٤. ابن مماتي ، الأسعد : *قوانين الدواوين* ، تحقيق : عزيز سوريال عطية ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١م .

٥٥. ابن منظور ، أبو الفضل : ***لسان العرب*** ، ط١، ١٠ مجلدات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٠م .

٥٦. المنيع ، عبد الله بن سليمان : ***بحوث في الاقتصاد الإسلامي*** ، ط١ ، المكتب الإسلامي، بيروت ، ١٩٩٦م .

٥٧. النابلسي ، عثمان بن إبراهيم : ***لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية*** ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

٥٨. النبراوي ، رأفت محمد : ***أسعار السلع الغذائية والجوامك في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة،*** ط١ ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٠م .

٥٩. نجيب ، عامرموسى : ***الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي*** ، ط١، دار الشروق للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣م .

٦٠. النجيدي ، حمود محمد : ***النظام النقدي المملوكي (٦٤٨ هـ - ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م) دراسة تاريخية حضارية*** ، ط١ ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م .

٦١. النويري ، شهاب الدين : ***نهاية الأرب في فنون الأدب*** ، تحقيق: نجيب فواز ، حكمت فواز ، ط١ ، ١٥ مجلد ، ٣٣ جزء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م .

٦٢. هايد، ف : ***تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى*** ، ط٢، ترجمة : أحمد محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ١٩٩٤ .

٦٣. هنتس، فالتر: ***المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري*** ، ط١ ، ترجمة : كامل العسيلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٧٠م .

٦٤. الوقاد ، محاسن محمد: ***اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة (٦٤٨ -٩٢٣هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م)*** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

٦٥. اليوسفي ، موسى بن محمد : ***نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر*** ، تحقيق : أحمد حطيط ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٦٦. اليونيني ، قطب الدين : ***ذيل مرآة الزمان*** ، تحقيق : حمزة عباس ، ط١ ، هيئة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي ، ٢٠٠٧م .

67. Fischel W. : ***Jews in Economic and Political Life of the Medieval Islam*** , London , 1958 .
68. Fridman J. B. and Figg K. M. : ***Trade,Travel and Exploration in the Middle Ages***, New Yourk and London, 2000 .
69. Lopez , and Ramond : ***Medievel Trade in medditeran World*** , London , 1955 .
70. Wansburgh, J. A. **:** ***Venice and Florence in Mamluk Commercial Privileges***, Bosas , 1905 .